

شركات المساهمات الحكومية هل يطالها ترشيد النفقات؟

4

الشركات التي تتمتع بمساهمات يجب أن تطبق عليها الحوكمة

3

تملك أغلبية في شركات ذات مصروفات باهظة

2

نمو المصروفات 12 % مقابل نمو أقل بكثير للأرباح!

1

168 مليون دينار مصروفات عمومية وإدارية في عام!

غير المنضبطة، إضافة إلى ضرورة الضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية.

يجب أن يكون لممثلي الحكومة دور أعمق، ورأي وموقف من بعض الممارسات، وأن يقوموا بتسجيل تحفظاتهم وإبلاغ الجهات التي يمثلونها بأي ملاحظات.

بعض الكيانات سجلت مصروفاتها مبالغ قياسية، ما يتطلب معه إعادة النظر، وذلك بالتعاون مع كل الجهات التنظيمية والمعنية، وإلا ماذا يعني أن تصل حجم المصروفات العمومية والإدارية في عام واحد في كيان واحد إلى 168 مليون دينار كويتي تمثل 48.5 % من إجمالي تكاليف الموظفين، والأكثر أنها نمت بنسبة 12 %، علماً أن الأرباح لم تنمو بهذه النسبة، في حين بلغت في كيان آخر تحت بند مصروفات «تشغيلية وإدارية» نحو 585 مليون دينار، ما يؤكد ضرورة وضع بنود المصروفات العمومية والإدارية تحت المجهر، وكذلك ضرورة أن يتم فتح تفاصيلها، حيث باتت بمثابة الصندوق الأسود الذي يتم فيه إطفاء أي مصروفات، فالمصروفات «العمومية والإدارية» مصطلح مطاط يستوعب كل ما تشاء أو تريد.

المكافآت، فوفقاً لمصادر محاسبية ليس ما يعلن أمام الجمعيات العمومية لدى بعض الشركات هو كامل المبالغ، فهناك مبالغ أخرى مقابل لجان وغيرها. ترشيد الإنفاق من المفاهيم الاقتصادية العقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي في ظل الأزمات المالية المتلاحقة، فضلاً عن أنه مدخل لتحقيق الاستدامة المالية.

من هذا المنطلق يجب أن تبدأ الجهات المعنية بمراجعة هياكل المصروفات في الشركات التي تساهم فيها، سواء بأغلبية أو بدون أغلبية، وتقوم بدراسة نوعية وحجم المصروفات، واتخاذ التدابير التي تحقق العدالة، وتعيد النظر في بعض مواطن الهدر للتحوط لكافة الأوضاع المالية الجديدة المستقرة أو الصعبة والمتغيرة سواء محلياً وعالمياً.

إعلاء مبدأ الترشيح بات ضرورة لحفظ المال العام وتعظيم منفعة استخدامه من خلال التحديد الدقيق لحجم المصروفات والمميزات من خلال تضيق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى.

تعظيم تلك الخطوات يحتاج لوضع ذلك الملف على رأس الأولويات ومتابعته لمكافحة التصرفات المالية

| كتب بدر العلي:

خطة الترشيح والتقنين للمصروفات التي أطلقتها الحكومة وشملت العديد من قنوات الهدر وبعض المصروفات غير الضرورية، أو التي أعادت فيها النظر، يجب أن تشمل الشركات الحكومية التي تملك فيها أغلبية والتي تملك فيها مساهمات.

بالنسبة للشركات التي تملك فيها الحكومة أغلبية، يجب أن يطبق عليها إجراءات الترشيح والتقنين للنفقات من باب العدالة في التطبيق، واستكمالاً لقاعدة ترشيح النفقات والهدر في المصروفات، حيث تلاحظ حتى نهاية العام الماضي استمرار زيادة المصروفات في تلك الشريحة من الشركات.

على الجانب الآخر ثمة شركات أخرى فيها مساهمات حكومية، لكنها ليست بأغلبية، لذا يجب أن تطبق عليها معايير الحوكمة، وأن يكون لممثلي الحكومة دور بناء واضح في المحافظة على مساهمات وأموال الحكومة وتعظيم قيمتها وعوائدها وتقليل النفقات والمصروفات.

بعض الشركات لديها ممارسات عديدة لتمرير

أجيالتي: ديون الشركة ارتفعت 16 % إلى 2.1 مليار دينار

• تدفقات أنشطة الاستثمار تراجعت 33 % في 2024

• التدفقات النقدية التشغيلية نمت 7 % إلى 238 مليون دينار

• الأصول المتداولة نمت 30 % وغير المتداولة 8 %

| على العبد الله:

كشفت شركة أجيالتي أن إدراج جلوبال أجيالتي في أبو ظبي وارتفاع حصة الأقلية أثر على طريقة عرض النتائج المالية، حيث ارتفعت من مستوى 124 مليون دينار إلى 1.027 مليار دينار تقريباً، لكن تظل الأسس التشغيلية قوية وتواصل المجموعة أداء جيد للعمليات الأساسية.

وكشفت الشركة عن أن الالتزامات ارتفعت العام الماضي بنسبة 16 %، بالتساوي بين قصيرة الأجل وطويلة الأجل، نتيجة التوسعات واستثمارات أجيالتي جلوبال، حيث تقدر مطلوبات الشركة حالياً 2.152 مليار دينار كويتي بنهاية 2024 مقارنة بنحو 1.853 مليار دينار لعام 2023.

على صعيد التفاصيل المالية للشركة في العام الماضي، كشفت أجيالتي عن تراجع صافي التدفقات من أنشطة الاستثمار بنسبة 33 % مقارنة مع عام 2023، حيث بلغت فقط العام الماضي 72 مليون دينار كويتي، فيما بلغ التدفق النقدي الحر 165 مليون دينار بزيادة 47 %.

وكشفت الشركة في نشرتها التفصيلية التحليلية أن التدفقات النقدية من العمليات بلغت 249 مليون دينار كويتي بزيادة 8 %، فيما بلغت التدفقات النقدية التشغيلية 238 مليون دينار بزيادة 7 %.

ونمت الأصول المتداولة للشركة بنسبة 30 % نتيجة توسعات أجيالتي جلوبال في حين نمت الأصول غير المتداولة 8 % مدعومة بارتفاع DSV.

الحكومة تكتتب في «وربة» بقيمة 104.376 مليون دينار

| كتبت هدى سالم:

تكتتب الهيئة العامة للاستثمار هذا الأسبوع في زيادة رأسمال بنك وربة بحصة 15.90 % بقيمة أسهم 347.192 مليون سهم، تعادل قيمتها 69.438 مليون دينار كويتي، فيما تبلغ حصة التأمينات الاجتماعية 8 % بقيمة أسهم 174.688 مليون سهم بقيمة 34.937 مليون دينار كويتي. تجدر الإشارة إلى أن سعر الاكتتاب يبلغ 200 فلساً للسهم من دون مصاريف.

ويأتي الاكتتاب لتمويل صفقة شراء 32.754 % من بنك الخليج بقيمة 498.161 مليون دينار.

رأس المال 46 مليون دينار والتأسيس قبل 50 عاماً وربحية السهم 0.9 فلس!!

الأرباح المرحلة في 50 سنة 271 ألف دينار كويتي!!

هل يليق مثل هذا الأداء بكيان يملك استثمارات عالمية؟

أين خطة التشغيل؟ وما ذنب المساهمين؟

كيف ترتفع المصروفات وتراجع الأرباح؟

2024 أفضل سنوات

الأسواق المالية فمتى ستربح؟!

كتب يوسف خوري:

بكل بساطة ومرونة وسهولة، أعلن مجلس إدارة شركة استثمار عن نتائج العام الماضي للعام 2024 بتراجع للأرباح بنسبة 83 % بسبب تراجع أرباح الشركات الزميلة، وبالتبعية لن تكون هناك توزيعات لا نقدي ولا منحة. الشركات الزميلة، وفق ميزانية الشركة، إيراداتها في العام الماضي 359.069 مليون دينار كويتي، في حين بلغت الأرباح 4.332 مليون دينار كويتي، وهي أقل من العام 2023 بنسبة 40 %، حيث كانت إيرادات العام 2023 تبلغ 408.011 مليون دينار كويتي والأرباح 7.284 مليون دينار.

سنوات لم توزع الشركة أرباحاً للمساهمين، ولم تحقق أرباح إيجابية تنعكس على سعر السهم المتهاوي منذ سنوات، حتى أنها خسرت عميلاً من أبرز وأهم رجال الأعمال الذين يمثلون قيمة مضافة، وتتمنى أي شركة أو بنك وجوده بين عملاءها، نظراً للملاءة التي يتمتع بها وثقله المجتمعي والتجاري الذي يعزز الثقة في الشركة. حقوق المساهمين تبلغ 47 مليون دينار كويتي في مقابل إجمالي مطلوبات على الشركة تبلغ 904 ألف دينار كويتي، أي أقل من مليون دينار، وهي مديونية لا تكاد تذكر، حيث تكاد تكون أقل شركة لديها مطلوبات في

القطاع المالي والاستثماري، وبالرغم من عدم وجو أكلاف أو ضغوط ديون، فالأداء سيئ.

الشركة لديها استثمارات عالمية في دول صناعية كبرى، وأحد تلك الاستثمارات لديها أغلبية فيه، ووفقاً للأرقام فالقيمة الدفترية للاستثمار تتراجع أو ثابتة، ما يعني أنه بالرغم من قيمته التشغيلية العالية وجودة الاقتصاد الذي يستضيف الاستثمار إلا أن الشركة لم تحقق الفائدة المرجوة، ويعاني الاستثمار من الجمود وغياب النمو، والاهتمام به دون المستوى، وفي الوقت ذاته الشركة غير قادرة على تسهيل الأصل.

التساؤلات التي تطرح نفسها:

كيف ترتفع تكاليف الموظفين وأرباح الشركة متراجعة 83 %؟

تراجع حصة الشركة في نتائج الشركات الزميلة بلغ 44 %، وذلك نتاج إهمال تلك الاستثمارات وضعف المتابعة لها، وعدم التخارج منها والدخول في أخرى أكثر وأعلى جدوى.

أنعاب الإدارة متراجعة 30.5 %، ما يعني أنه لا رؤية ولا جهود مبدولة لتنمية أعمال الشركة وتعزيز إيراداتها ولا خطة واقعية تحت التنفيذ.

شركة عمرها التأسيسي 51 سنة وربحية السهم في العام 2024 أقل من فلس!

شركة رأسمالها 46.5 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 151.1 مليون دولار، وربحية السهم في عام كامل أقل من فلس! علماً أنه لو تم إيداع رأس المال في ودیة لحققت الشركة أرباحاً كبيرة بأضعاف الفلوس.

مضاربون في السوق استغلوا «النتج» وحققوا أرباحاً ضخمة في ثلاثة أشهر فقط من العام الحالي 2025، بلغت لأحدهم نحو 1.8 مليون دينار كويتي، فكيف تربح شركة رأسمالها 46.5 مليون دينار أقل من فلس في عام كامل؟

مطلوبات الشركة أقل من مليون دينار، وبالتالي لا يوجد عليها أكلاف دين أو إهلاكات.

إجمالي إيرادات الثلاث شركات التابعة 359.069 مليون دينار والربح 4.332 ملايين دينار!

حقوق المساهمين في الشركة تراجعت 7.5 %، في حين أن العام الماضي 2024 كان من أفضل الأعوام، فمن لم يربح ويحسن نتائجه فيه فمتى سيربح؟! هل سيحقق نتائج جيدة في ظل الحرب التجارية والرسوم الجمركية المستعرة بين أكبر قطبين للاقتصاد في العالم؟

هل يعقل أن شركة عمرها 51 عاماً وحجم الأرباح المرحلة لديها 271.7 ألف دينار كويتي؟ متراجعة بنسبة 86.4 % عن العام 2023، حيث كانت تقدر الأرباح المرحلة بقيمة 1.98 مليون دينار.

ممارسات الماضي وصحوة الحاضر!

تنجح كل مرة. ساعة الحساب قادمة، احذر واستقم! ونصيحة لكبير الملاك، راجع حساباتك مع الحليف قبل أن يغرق قاربك بسوء ممارساته.

متمسكاً بها؟ العالم حالياً في عام 2025، وهناك اختلاف كلي بين ذاك العصر وهذا الزمان، وإذا نجحت مرة بالدعم فلن

الرئيس التنفيذي للمجموعة، الذي يرسم سيناريوهات كل الشركات، أما أن لك أن تتعظ وتودع ممارسات الماضي التي اندثرت، لكنك لا زلت وحدك

مشاريع تفشل على مقصلة المبالغة في الإيجارات!!

شركات مدرجة تهدر عوائد على مساهميها بسبب ضعف التشغيل لعقارات تابعة

متر الإيجار وصل في بعض المجمعات إلى 30 دينار!

20 % نسبة الإشغال لأحدث مجمع تجاري بسبب التمسك بسعر مرتفع!

أسعار متضخمة لسلع بنسب خيالية بسبب مبالغات الإيجار

كتبت نورخالد:

تبدوا في الأفق تداعيات سلبية مؤثرة على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تمثل أبرز أسباب الفشل بنسبة تصل إلى 90 %، وهي تحدي كبير يبحث عن حلول مشتركة من كل الأطراف والمنظومة المعنية.

منذ سنوات والمشاريع تتعثر واحدة تلو الأخرى، وبالتبعية تتعثر المراكز المالية وعمليات السداد، وتغلق المشاريع وتتعثّر الطموحات على مقصلة «الإيجارات» المرتفعة والتي تصل حد المبالغة.

إعفاءات أو تمديدات أجل السداد هي معالجات مؤقتة ومسكنات وقتية، طالما أصل وأساس المشكلة والأزمة كما هو من دون حلول أو معالجات.

بداية يجب التأكيد على أن أبرز وأهم الاقتصاديات العالمية، كالاقتصاد الأمريكي، تقوم على المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل نسبة كبيرة وركن مهم من هذه الاقتصاديات.

المشاريع الصغيرة من أهم محركات الاقتصاد، فهي جزء من دورة رأس المال وتستوعب عمالة وتخلق وظائف، وعلى أقل تقدير فالشركاء في المشروع يعفون الدولة من وظائفهم وما يترتب عليها من أعباء أخرى.

المشاريع الصغيرة تحرك القطاع المصرفي من خلال دورة الرواتب والتسهيلات التي تحصل عليها والضمانات التي تحتاجها، وبعضها يقوم بعمليات استيراد وهي عملية تحتاج خطابات ضمان وعمليات سداد عبر المصارف.

أيضا تسد تلك المشاريع العديد من الرسوم المختلفة

تضخم أسعار العقارات

ارتفاع أسعار الإيجارات هو السبب أيضا في تضخم قيمة العقارات، حيث يتم تسعيرها على أساس الدخل الناتج عن الإيجارات، فعندما يتم تقييم عقار يتم وضع العائد المفترض من تأجير كامل العقار في مقدمة أسس التسعير، وهي عملية يدفع ثمنها الجميع في تكلفة وأسعار المنتجات.

أزمة تولد أزمات

من تبعات مشاكل زيادة الإيجارات بمستويات مبالغ فيها، كثرة القضايا في المحاكم ذات الصلة بخلافات الإيجارات وتعثر السداد، وهي في الأساس أزمة إيجارات ولدت وصدرت أعباء لمرفق آخر.

مساحة بناء

300.000

متر والإشغال

60.000 فقط؟!

نمو المشاريع

الصغيرة

والمتوسطة

يُعالج أزمة البطالة

المقنعة

المشاريع الصغيرة

والمتوسطة نواة

النمو والبناء للقطاع

الخاص المستقبلي

خلل

في المنافسة

السبب وراء الخلل في المنافسة والتفاوت الكبير بين أسعار المنتجات هو ارتفاع التكلفة، والتي تنبع من ارتفاع الإيجارات التي تشكل أكبر كتلة تكلفة.

إيجارات خيالية

لـ«البوئات»

حتى «البوئات» التي توضع في الممرات بشكل عشوائي أحيانا، حتى أصبحت كأنها مجمع داخل المجمع، والتي قد لا تكون مقننة 100 %، يتم تأجيرها بأسعار خيالية تضاهي المحلات أو أكثر.

الشغور والعوائد

الضائعة

مجمعات مملوكة لشركات مساهمة تطبق فلسفة بقاء المساحات شاغرة من دون إيجار، وفي هذه الحالة تضيق العوائد على المساهمين، بسبب تمسك الإدارة بسعر محدد ومفروض، حتى لو استمرت الشغور لأشهر أو سنوات.

ما سبب الهجمة غير المسبوقة لمنح أعضاء مجلس الإدارة رخصة للجمع بين عضويات متشابهة ومنافسة الشركة في أنشطتها؟

كتب خالد السهل:

مع انتشار ظاهرة الترخيص القانوني من الجمعيات العمومية لأعضاء مجلس الإدارة في الشركات المدرجة، وجب على كل الجهات الرقابية والتنظيمية والإشرافية دراسة الظاهرة ومراجعتها قبل أن تقع «كارثة» جديدة من نافذة مستحدثة وفق القانون وصحيح الإجراءات.

ومن دون مواربة أو تخفي أو حياء، عكس من يعمل خلف الستار فتكون لديه محاذير ومخاوف. المسؤولية بالدرجة الأولى تقع على وزارة التجارة، حيث تسمح المادة رقم 197 في قانون الشركات رقم 1 لعام 2016 بفتح الباب للجمعية العمومية للموافقة على منافسة مجلس الإدارة لأنشطة الشركة.

التعارض واضح وصارخ ولا يتفق مع معايير الحوكمة، وهذا التضارب في حد ذاته نذير شؤم ولا يبني ثقة أو اقتصاد، فهو تضارب مصالح واضح وضرره بالغ وأبشع من تضارب المصالح الخفي أو غير القانوني، لأنه عندما يكون مسموح الجمع بين العضويات المتضاربة أو منافسة الشركة التي أحمل عضويتها فالضرر سيكون أبلغ، لأن الممارسة مقننة

عمليات «الغانم» المصرفية في الخليج مستمرة علاقة وشراكة تجارية عريقة وعميقة وستتطور أكثر

كتبت نور خالد:

كشفت مصادر أن عمليات مجموعة الغانم ستبقى قائمة ومستمرة في بنك الخليج بعد التخارج الذي نفذه رجل الأعمال قتيبة الغانم من حصته الاستراتيجية، مشيرة إلى أن هناك ارتباط وترايط كبير مع البنك الذي أنفق عقود في بنائه وتعزيز

وعملياتها المختلفة في قطاعات صناعية وغيرها، لكن جزء رئيسي من عمليات التجزئة وأنشطة موظفي المجموعة في الخليج ستستمر. مصادر متابعه قالت لـ «الاقتصادية» أن العلاقة بين بنك الخليج ومجموعة الغانم عميقة وعريقة ومتجذرة وستشهد تطور أكثر وأكبر خلال المرحلة المقبلة في مجالات عديدة.

قوته التشغيلية. وأكدت المصادر أن جزء كبير من عمليات التجزئة كانت تتم عبر الخليج، فيما جزء آخر تجاري يتعلق بتسهيلات وقروض كانت تتم عبر بنوك عديدة أخرى، حيث لا تركز المجموعة المترامية الأطراف والأنشطة كافة أعمالها في بنك واحد، بل هناك عدة بنوك تقدم تسهيلات وتمويلات للمجموعة

صندوق الأسرار:

والتخلص منها، خصوصاً وأن الرؤية تنبئ أنها لن تحقق نتائج أفضل في المرحلة المقبلة وسيستمر العبء، والكيان المالك في غنى عن تلك المتاعب وليس في موقع يسمح له بتحمل أعباء إضافية.

8 بنك قيادي من المرتقب أن يسترد مديونية كبيرة على رجل أعمال تتراوح بين 180 إلى 200 مليون دينار. رجل الأعمال من العيار الثقيل، وقد قرر أن يسدد طالما يملك قدرة على السداد، والقنوات عديدة في حالة طلب السيولة وبأسعار أقل.

9 حصة شركة أجنبية في كيان عقاري دخلت حيز الاهتمام لأكثر من مستثمر، والسعر فقط يحسم قرار الموافقة بالبيع، حيث ترغب الشركة المالكة في الحصول على أفضل سعر.

10 بعد أن صدق حاله وطمع... عاد إلى رشده، وسيبقى في مكانته المحددة ودوره الذي يجيده... «منفذ أوامر» وتاكسي تحت الطلب.

11 كلما اقترب الموعد يتوتر... «نائب الرئيس»... اللعب في حلال الناس واحفظ الشكاوى التي تدينك وتمسك، لكن هل ستهرب من العدالة؟

فيها.... صدق من قال من يدير يستفيد أكثر والمساهم يتطمش.

5 مستثمر استراتيجي قاد تحالف للسيطرة وفشل نتيجة سوء التنظيم وعدم المعرفة والدراية العميقة بالقوانين وتردد الحلفاء في تحمل المسؤولية القانونية الناجمة عن إعلان تحالف مصلحة، والذي يترتب عليه تحمل مسؤولية تصرفات عضو مجلس الإدارة الممثل لهم.

6 تراجع نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي في شركة كبرى عن قرار شراء أرض بمساحة كبيرة... خاف وتردد ثم قرر الرفض بالرغم من أن الشراء كان سيتم من أموال الشركة وليس استغلال أراضي الغير لكن يبدو... الأراضي مسوية له هاجس كبير.

7 الشركات الفاشلة والخاسرة التي تتبع أحد الكيانات والتي أصبحت عبء يأكل من الميزانية، في طريقها للبيع

1 تدور معركة قانونية حالياً تقودها مجموعة بشأن ممارسات وأخطاء قانونية وقعت في إحدى الجمعيات العمومية من وجهة نظر التحالف الطاعن، والذي يصير على وجهة نظره... وهناك دراسة للملاحظات ومراجعة للمستندات والقرار منتظر... في حال إلغاء الجمعية وإعادة مرة أخرى ستكون مفاجأة قد تفتح الباب أمام مفاوضات وتسويات.

2 نصح قيادي في أحد البنوك التجارية الكبرى في الكويت خلال الجمعية العمومية بشراء السهم وأكد بأن مستقبله جيد، لكن تم تدارك الأمر والطلب من وسائل الإعلام عدم نشر المحتوى لأنه سيوقع القيادي في محاذير قانونية وسيعرض للمساءلة الرقابية... طالما قيادي يجب أن يكون لديه دراية بالقوانين والمحاذير.

3 هل يعقل أن تقوم شركة باتخاذ إجراء قانوني ضد أخرى على مبلغ بقيمة 4 دنانير كويتية؟! ... هل هي فضاوة أم مبالغة أم حب في الشو؟! الشركة التي قامت بالإجراء لديها الكثير من المشاكل والثغرات والأخطاء وتحتاج أن «تسنع» من أعمالها وأنشطتها أولاً ثم تدقق في سفاسف الأمور.

4 قيادي كبير يقوم بتشغيل المرافق الخاصة التي يملكها بشكل مباشر على «ظهر» الشركات المساهمة التي يتحكم

صندوق الأسرار

الرئيس «عرفان» متى تعيد الحلال لأهله؟



قصة يكتبها عادل العادل:

شركات استثمار إسلامية سادت ثم بادت، أين أموالها وأصولها وحقوق مساهميها؟

قصة الشركات الإسلامية الكبرى التي سادت ثم بادت في زمن «البروباغندا»، أين أصولها؟ وأين الشركات التابعة والزميلة التي كانت تحوي مئات الملايين وتحوي استثمارات خارجية؟

هذه الشركات كانت تحوي استثمارات ومساهمات رسمية سواء مباشرة أو غير مباشرة ... وهذه المساهمات الرسمية كانت جزء أساسي ورئيسي من الثقة والحصانة التي تتمتع بها هذه الشركات.

فمجرد شمول هيكل الملاك على أي جهة رسمية كان بمثابة عامل اطمئنان وأمان، وكان بمثابة «ختم» أيزو لرؤساء تلك الشركات الذين استغلوا هذه الميزة أسوأ استغلال، فكانوا يتفاخرون ويتباهون ويجوبون العالم يطرقون أبواب كبار العملاء وأصحاب الملاعة والسيولة في كل مكان، متفاخرين بأن المؤسسات الرسمية تساهم معهم وأنها مطمئنة إليهم أكثر من غيرهم، وأن هذه المؤسسات فضلتهم على كثير من الشركات الشبيهة في النشاط.

بعد سنوات طويلة مريرة على الأفراد وصغار المستثمرين والمساهمين ... أين هي هذه الكيانات حالياً؟ أين هي الشركات التابعة والزميلة التشغيلية التي كانت تعمل في أسواق إقليمية ودولية وتدر في ميزانية الشركة الأم عشرات الملايين من الأنشطة التشغيلية؟

الرئيس «عرفان» الذي كان من رواد التشيك، أين أموال المساهمين؟ ومن التهم التابع والزميل؟

لماذا لا تصفي الشركة وتعيد الأموال لأصحابها ومستحقيها؟

لم تسدد للبنوك الدائنة أموالها كاملة، فهناك من شطبها، وهناك من حصل على

الفتات، واستفادت الشركة بعشرات الملايين ما بين مشطوبة ومخصومة، فأين الأصول التي كانت تملأ الميزانية وتتفاخر بها يمينا ويساراً؟

16 عاماً على الأزمة المالية، و13 عاماً على خروجك من السوق، أليست هذه السنوات كافية لتصفية الشركة وإعادة الأموال والناتج للمستحقين وأصحاب الحلال؟

أين نتائج عمل المصفيين القانونيين؟ ولماذا يتم ترك هذه الشركات التي تحوي مئات الملايين في تصرف شخص واحد يدير المجلس «بالريموت» ويمدد سنوات التصفية عاماً تلو عام، ولا أحد يعلم عن مصير تلك الملايين ومن المستفيد منها ومن عوائد وإيراداتها، أو مصير الأصول العائدة لتلك الكيانات في الخارج.

عشرات المساهمين الأصليين أصحاب الحلال، منهم من ذهب إلى دار الحق ومنهم من ينتظر، وورثتهم لا يعلمون مصير هذه المساهمات والحقوق!

كيف تقبلون كمجالس مؤمنة، كانت تتمتع بالثقة وتحت غطاء كيانات شرعية، أن تلتهموا تلك الأموال؟ الأموال التي يعود بعضها لجهات رسمية، والبعض الآخر يعود لقوائم طويلة من الأفراد، كانت تلك المساهمات تشكل لهم كل ثروتهم، وكانت بمثابة سند لهم في العوائد أو عند الحاجة.

كيف تتحملون وزر من «مرض» ولم يجد ثمن العلاج، بعد أن قمت أنت يا «عرفان» ومن على شاكلتك بتبديد رصيد أمواله التي قام بادخارها لسنوات، فتطايرت مدخراته كالدخان وأصبحت بلا أي قيمة، وبين ليلة وضحاها يصبح الكيان بلا أي قيمة بفعل فاعل، وتنعم القلة القليلة التي تدير بكل أنواع المكافآت والمميزات.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

متى يمكن أن تتحرك الجهات الرسمية بتقديم بلاغات ضد مجالس الإدارات التي عبثت وأفسدت ولم تصلح؟ متى يتم محاسبتك على ما فعلت، بعد أن التهمت أموال الغير ولم تؤد الأمانة إلى من اتتمنوك ووثقوا فيك وفي سمعة عائلك التي تنتمي لها؟

ألم تكثف بما «بددت» واستفدت أنت والمقربين منك من مكافآت ومميزات ومصروفات باهظة تحملتها ميزانيات الشركة الأم والشركات؟

منذ الأزمة المالية تحسنت كل أسواق العالم وعوضت خسائرها، وارتفعت الأصول وقامت جميع الشركات بهيكله أوضاعها «وسنع» ميزانياتها وعادت للربح، حتى أن هناك شركات وكيانات تأسست من الصفر بعد الأزمة المالية بات لديها أصول ضخمة وأرباح كبيرة، فهل يعقل أن الشركات التي كانت تحت يدها مئات الملايين لم يظهر عليها أي تحسن؟! ... أم أنكم تريدون أن تظلوا متسترين خلف الكواليس، لا أحد يعلم عنكم شيئاً، وتعقدون الجمعيات في «الخش والدس» بمن حضر في الجولة الثانية بعد التأجيل؟!

حتى اليوم وأمس لا زلت تتردد على التشيك ومنتجعاتها على حساب أموال الصغار الذين غررت بهم في مرحلة الفوضى، وتأبى أن تعيد لهم الفتات وكأنها ليست أموالهم، وكأنك تسدد لهم من «حلالك» أو ورثك، على الرغم من أنك عملياً مؤتمن، فالأغلبية لهم وليست لك.

على ماذا تراهن بعد هذه السنوات؟ ألم تقنع بما حصدت وجنيت من وراء أموال صغار المساهمين الذين لم يتسلموا «فلساً» منذ أعوام ... الأصل تراجع وتبخر، والاستثمار الأساسي فقد أكثر من 85 % من قيمته.

لو كانت تلك الأموال في وديعة، ألم يكن أترك لهم من المصير المجهول الذي أوصلتهم إليه؟!

تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

الشال : تكلفة الحرب التجارية على الجميع عالية ولن يكون هناك رابع!!



الحرب التجارية - التداعيات

أكد التقرير الاقتصادي الأسبوعي لشركة الشال أنه لن يكون هناك رابع نتيجة الحرب التجارية الشاملة التي بدأها الرئيس الأمريكي ترامب، ولا استخدام حجم العجز التجاري مع كل دولة أو كتلة مبرر صحيح لها. وتكلفتها على الجميع عالية، مثل ارتفاع احتمال انتقال الأزمة إلى القطاع المالي، ثم ولوج الاقتصاد العالمي مرحلة من الركود التضخمي وأعلى تداعياتها المحتملة سوف تطل الولايات المتحدة الأمريكية. فالعجز التجاري معيار واحد يسبقه في الأهمية ميزان الخدمات وغالبية مولدات الناتج الأمريكي المحلي خدمية، يضاف إليها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والولايات المتحدة الأمريكية من أكبر المستفيدين منهما، ومعدلات نمو اقتصادها فاقت في العقود الثلاثة الفائتة كل شركائها من الاقتصادات المتقدمة، ما يعني أن إدعاء سرقة الآخرين لها غير صحيح ولم يضعها في موقف نازف أو ضعيف.

مبرر هذه الحرب التجارية في تقديرنا إثنان، هما، الأول هو الخوف من تداعيات دخول الولايات المتحدة الأمريكية مصيدة الدين العام، وهي في المصيدة حالياً، والثاني هو إغراء استخدام عامل التفوق في القوة - عسكرية وغيرها - لاختصار وقت مواجهة أزمته. فالدين العام الأمريكي كان قريب من الصفر عندما تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن

ربط الدولار الأمريكي بالذهب في أغسطس من عام 1971، وبلغ رقم قريب من 10 تريليون دولار أمريكي في عام 2008 قبل أزمة العالم المالية، وبلغ نحو 23 تريليون دولار أمريكي في بداية عام 2020، وهو حالياً بحدود 36.6 تريليون دولار أمريكي، أو نحو 124 % حجم ناتجها المحلي الإجمالي، ومعدل نمو ديونها مؤخراً غير مستدام وغير محتمل، وتلك الحرب قد تزيد من تكلفة خدمته.

وبينما بلغ العجز التجاري الأمريكي نحو 920 مليار دولار أمريكي في عام 2024، تستثمر دول الفائض التجاري معها في سنداتها بما يقارب 8.7 تريليون دولار أمريكي، أو نحو 9 أضعاف قيمة عجزها التجاري. والصين وحدها وهي المصنفة عدو ضمن الدول التي لديها فائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 270 مليار دولار أمريكي، تستثمر نحو ثلاث أضعافه في سندات الخزانة الأمريكية، أو نحو 770 مليار دولار أمريكي. بقية عجوزاتها التجارية وفق ارتفاع قيمتها، أكبرها مع الاتحاد الأوروبي بنحو 236 مليار دولار أمريكي، ثم المكسيك بنحو 157 مليار دولار أمريكي، وفيتنام وصناعاتها المتقدمة في غالبيتها استثمارات أمريكية. بنحو 113 مليار دولار أمريكي، وما بين 68 مليار دولار أمريكي و55 مليار دولار أمريكي لأربع دول حليفة، واحدة ضمنها جارة للولايات المتحدة الأمريكية، تلك الدول هي تايوان واليابان وهي أكبر المستثمرين في سندات الخزانة

الأمريكية، وكوريا وكندا.

وبينما شن تلك الحرب التجارية الشاملة، إضافة إلى الحديث عن ضم دولاً أخرى، تهدد المرجعية السياسية للولايات المتحدة الأمريكية وهي عاصمة العالم السياسية وفيها مقر الأمم المتحدة، تؤدي أيضاً إلى فقدان الثقة بمرجعتها الاقتصادية والمالية والتجارية التي اكتسبتها منذ إتفاقيات بريتون وودز في عام 1946، وتقوض فاعلية المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتدفع بالمضطربين طوعاً ورجبة إلى أحضان مشروع الحزام والطريق الصيني، ولاحقاً تهدد جاذبية الدولار الأمريكي كعملة احتياط عالمي. لذلك، نميل إلى الاعتقاد بأن حجم الضرر على الولايات المتحدة سوف يدفعها إلى ولوج قريب وجاد، بدأت مؤشرات من أجل عقد إتفاقيات تهدف إلى تجميد أو تخفيض رسومها الجمركية، تحقق بعدها بعض المكاسب المالية ولكن، يتم استثمارها سياسياً وذلك يحقق أهون الضرر ويظل كبير، وحتى غير مؤكد. ما ينتظرنا بدءاً من المستقبل القريب هو بدء تشكيل عالم جديد لم نعرفه من قبل، عالم شبيه بواقع ثلاثينيات القرن الفائت وما آلت إليه الأمور من انتقال العظمة من أوروبا إلى أمريكا، هذه المرة سوف نشهد تسريع في تشكل قطبيات متعددة، ثقلها باتجاه الشرق الآسيوي.

كل ذلك يحدث، والكويت بحكم اعتماد نموها



5

الصين المصنفة عدو تستثمر في سندات الخزانة الأمريكية نحو 770 مليار دولار أمريكي

الترتيب حسب قيمة الارتفاع	القطاعات	عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة ألف دينار كويتي		التغير		نسبة من إجمالي	
			2024	2023	ألف دينار كويتي	%	2023	2024
6	الطاقة	4	21966	14094	7872	55.8%	0.6%	0.8%
7	المواد الأساسية	2	15479	14160	1318	9.3%	0.6%	0.6%
12	الصناعة	20	155702	175599	-19897	-11.3%	6.9%	5.6%
9	السلع الاستهلاكية	2	9583	11578	-1995	-17.2%	0.5%	0.3%
11	الرعاية الصحية	1	704	5029	-4325	-86.0%	0.2%	0.0%
4	الخدمات الاستهلاكية	13	82416	47020	35396	75.3%	1.8%	2.9%
13	الاتصالات	4	284988	319544	-34556	-10.8%	12.5%	10.2%
10	المنافع	1	9211	12598	-3388	-26.9%	0.5%	0.3%
1	البنوك	9	1660423	1535424	124998	8.1%	60.1%	59.2%
5	التأمين	8	83343	75228	8114	10.8%	2.9%	3.0%
3	العقار	28	162610	111623	50987	45.7%	4.4%	5.8%
2	الخدمات المالية	44	318001	233059	84942	36.4%	9.1%	11.3%
8	التكنولوجيا	1	45-	25	-70	-284.7%	0.0%	0.0%
	إجمالي السوق	137	2804380	2554983	249396	9.8%	100%	100%

المُشتراة (3.5 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 70.207 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 52.225 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 17.982 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (0.6 % للفترة ذاتها 2024) و0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (0.6 % للفترة ذاتها 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 38.745 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 35.136 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 3.608 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 5.999 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 89.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (86.1 % للفترة ذاتها 2024)، في حين اشترى أسهماً بقيمة 5.782 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 85.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (83.2 % للفترة ذاتها 2024)، ليلبغ صافي تداولاتهم الوحيدون بيعاً وبنحو 217.100 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 12.9 % (14.7 % للفترة ذاتها 2024) واشترى ما قيمته 867.776 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 668.194 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 9.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (11.5 % للفترة ذاتها 2024)، ليلبغ صافي تداولاتهم الأكثر شراءً وبنحو 199.582 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 1.4 % (2.1 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 94.536 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة

وبنسبة 10.8 - %.

ومن جهة أخرى، أعلنت 88 شركة عن رغبتها توزيع أرباح، من ضمنها 49 شركة أعلنت عن توزيع أرباح نقدية فقط و12 شركة أعلنت عن توزيع أسهم منحة فقط، و27 شركة أعلنت عن رغبتها في توزيع مختلط ما بين أرباح نقدية وأسهم منحة، بينما أعلنت 49 شركة عن رغبتها بعدم توزيع أرباح.

خصائص التداول في بورصة الكويت – مارس 2025

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 01/01/2025 إلى 31/03/2025»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفئة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 65.6 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (57.9 % للفترة ذاتها 2024) و63.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (57.6 % للفترة ذاتها 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 4.422 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 4.295 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 127.156 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 34.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (38.4 % للفترة ذاتها 2024) و33.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (37.9 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 2.343 مليار دينار كويتي، بينما اشترى أسهماً بقيمة 2.231 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 112.783 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.0 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (3.4 % للفترة ذاتها 2024) و0.8 % من إجمالي قيمة الأسهم

الاقتصادي واستقرارها المالي وربما السياسي على قاعدتين متأترتين بشدة بتلك الأحداث الجوهرية، هما النفط والاستثمارات الخارجية، أعلنت فيها الحكومة الأسبوع الفائت تأجيل برنامجها المتأخر 11 شهراً منذ تشكيلها، إضافة إلى غياب لأي رؤية، وأولوياتها الاقتصادية المعتمدة هامشية لا علاقة لها، لا قبل تلك الأحداث ولا بعدها، بالأولويات الملحة لبلد يمثل ظروفها، هو من أكبر المتضررين منها، وأقل المهممين في التحوط لها.

أرباح الشركات المدرجة 2024

أعلنت 137 شركة أو نحو 96.5 % من إجمالي عدد الشركات المدرجة في بورصة الكويت البالغ عددها 142 شركة نتائج أعمالها لعام 2024. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 2.804 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغ نحو 9.8 % عن مستوى أرباح نفس الشركات لعام 2023 والبالغ نحو 2.555 مليار دينار كويتي.

وبلغ عدد الشركات الرابحة 113 شركة والخاسرة 24 شركة، مقابل 114 شركة رابحة و23 شركة خاسرة للعينة ذاتها عن عام 2023. وحققت 85 شركة تقدماً في أدائها، وضمن تلك الشركات زادت 68 شركة مستوى أرباحها، و17 شركة إما انتقلت من الخسائر إلى الربحية أو خفضت مستوى خسائرها، أي أن 62.0 % من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء، وكان عدد الشركات التي حققت تقدماً في أدائها من نفس العينة 82 شركة في عام 2023.

وبلغ عدد الشركات التي تراجع أداؤها العام الفائت 52 شركة، ضمنها 14 شركة زادت من خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر، و38 شركة انخفضت ربحيتها، مقابل 55 شركة حققت تراجعاً في أدائها ضمن العينة ذاتها لعام 2023.

وفي قائمة أعلى الشركات تحقيقاً للأرباح، حققت عشر شركات أعلى قيمة أرباح بنحو 1.963 مليار دينار كويتي أو نحو 70.0 % من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات التي أعلنت عن نتائجها. تصدرها “بيت التمويل الكويتي” بنحو 601.8 مليون دينار كويتي، وجاء « بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 600.1 مليون دينار كويتي، وحققت «شركة الاتصالات المتنقلة (زين)» المرتبة الثالثة بنحو 207.7 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت 10 شركات خسائر مطلقة بنحو 59.8 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة “رابطة الكويت والخليج للنقل” أعلى مستوى للخسائر بنحو 15.2 مليون دينار كويتي، تلتها شركة “أسيكو للصناعات” بنحو 7.7 مليون دينار كويتي.

وحققت 7 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشاطاً ارتفاعاً في مستوى ربحيتها، فيما حققت 5 قطاعات انخفاضاً في مستوى ربحيتها، وقطاع وحيد انتقل من الربحية إلى الخسائر. أفضل القطاعات أداءً كان قطاع البنوك الذي زاد من أرباحه من مستوى 1.535 مليار دينار كويتي في عام 2023 إلى نحو 1.660 مليار دينار كويتي، أي بارتفاع بنحو 125 مليون دينار كويتي أو بنسبة 8.1 %. تلاه قطاع الخدمات المالية بارتفاع بقيمة 84.9 مليون دينار كويتي، ليصل مستوى أرباحه إلى نحو 318 مليون دينار كويتي مقابل نحو 233.1 مليون دينار كويتي. بينما تراجعت أرباح قطاع الاتصالات من نحو 319.5 مليون دينار كويتي إلى أرباح بلغت نحو 285 مليون دينار كويتي، أي بتراجع بنحو 34.5 مليون دينار كويتي





مخاطر الحرب التجارية على أمريكا:

تدفع بالمتضررين
طوعاً ورغبة إلى
أحضان مشروع
الحزام والطريق
الصيني

تؤدي إلى فقدان الثقة
بمرجعيتها الاقتصادية
والمالية والتجارية التي
اكتسبتها منذ إتفاقات
بريتون وودز عام 1946

تهدد جاذبية
الدولار الأمريكي
كعملة احتياط
عالمي

تقوض فاعلية
المنظمات الدولية مثل
صندوق النقد الدولي
والبنك الدولي ومنظمة
التجارة العالمية

تهدد المرجعية
السياسية للولايات
المتحدة الأمريكية
وهي عاصمة العالم
السياسية

في مارس 2024. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

إذ أصبح نحو 87.3 % للكويتيين، 11.4 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 1.3 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 84.7 % للكويتيين، 13.1 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 2.2 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي

أسهمهم المُباعة نحو 1.1 % (2.3 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 77.018 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم شراءً وبنحو 17.518 مليون دينار كويتي. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه





بورصة الكويت:

49

شركة قررت
عدم توزيع
أرباح
للمساهمين عن
العام 2024

12

شركة أعلنت
عن توزيع أسهم
منحة فقط و27
ستوزع نقدي
ومنحة

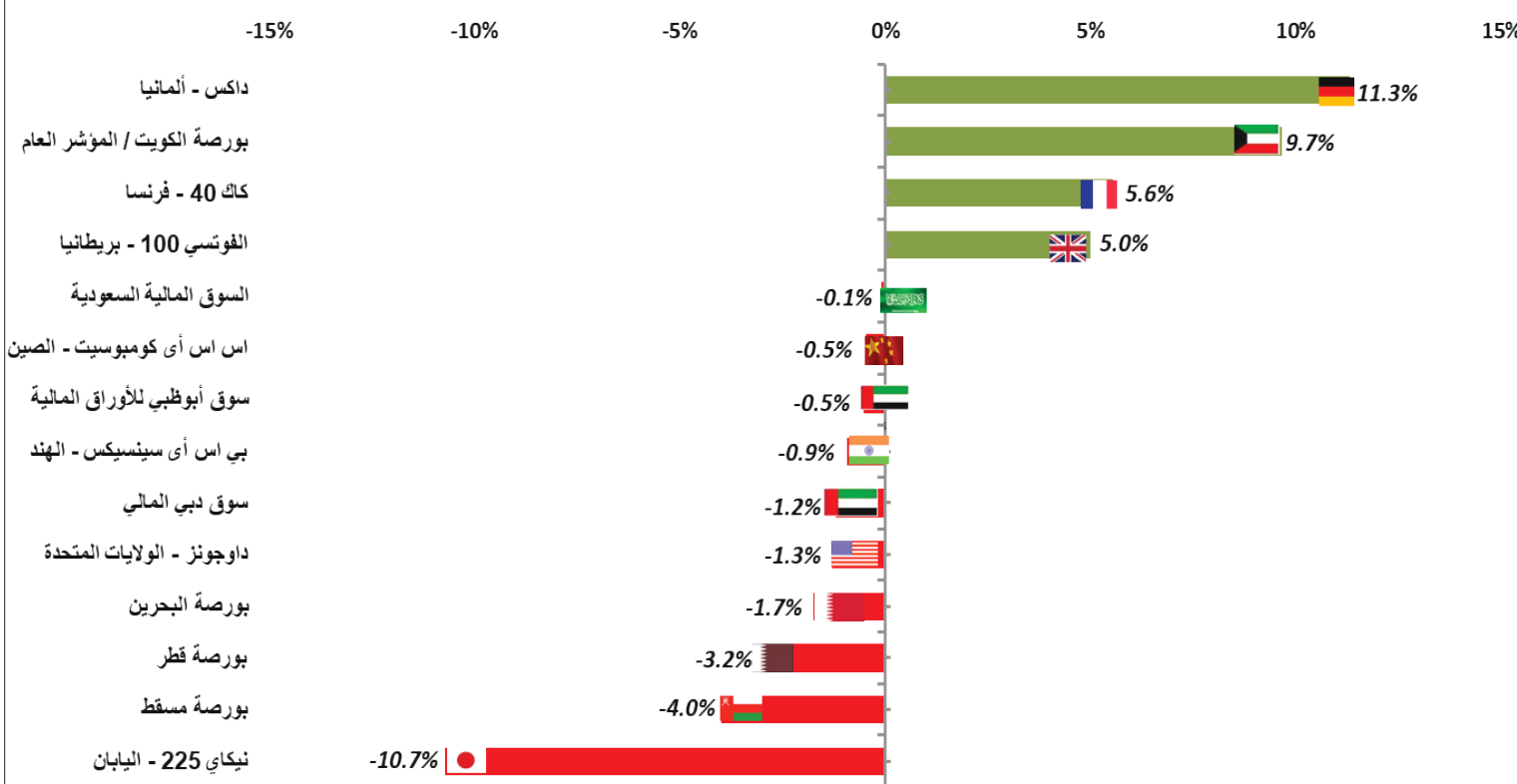
88

شركة أعلنت
عن رغبتها توزيع
أرباح 49 منها
ستوزع نقداً
فقط

137

شركة بنسبة
96.5% من
الشركات المدرجة
حققت أرباح 2.804
مليار دينار كويتي

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية مارس 2025 مقارنة بنهاية عام 2024



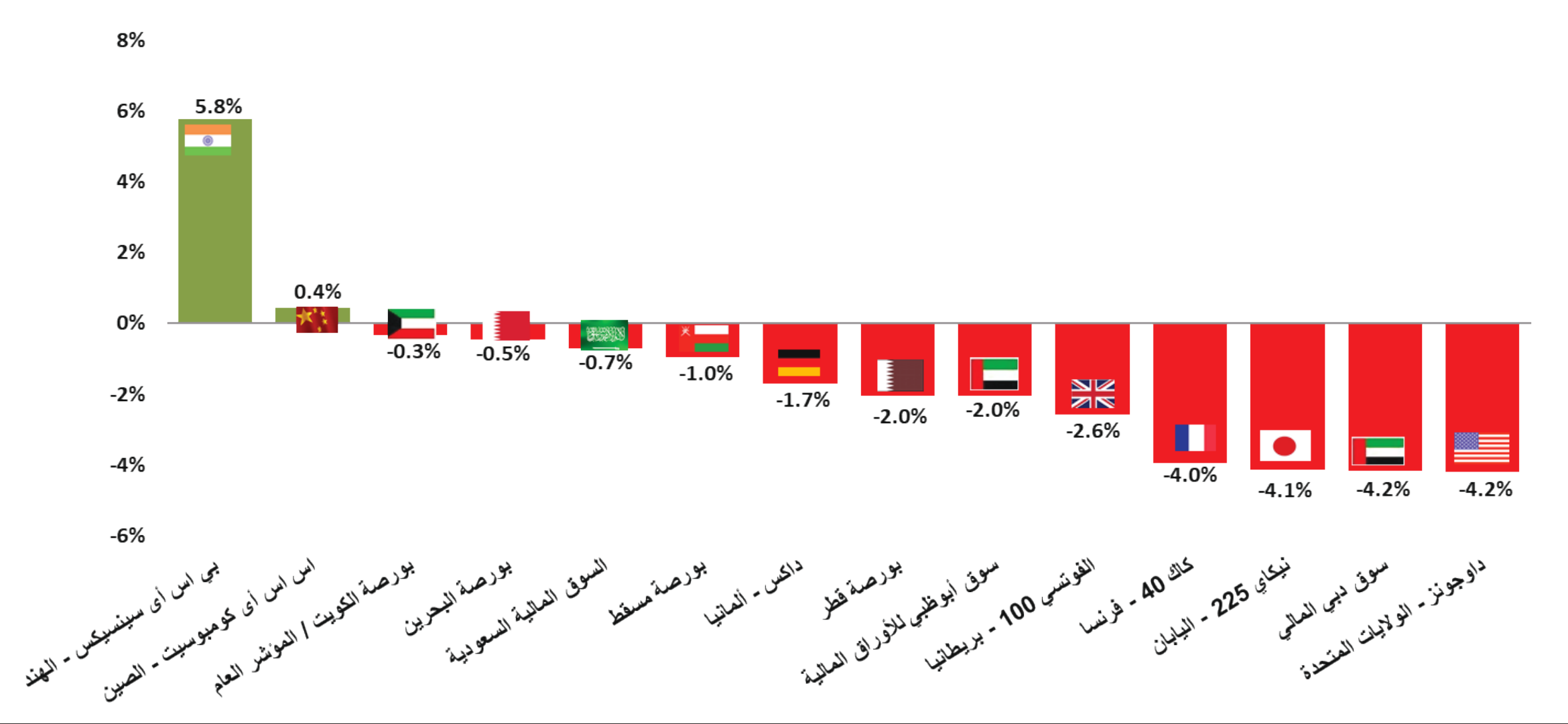
وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بنحو 5.3% ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية مارس 2025، مقارنة بانخفاض بنسبة 6.7% ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية مارس 2024. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية مارس 2025 نحو 21,340 حساباً أي ما نسبته 4.9% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 22,000 حساباً في نهاية فبراير 2025 أي ما نسبته 5.1% من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بانخفاض بنسبة 3.0%.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة - مارس 2025

كان أداء شهر مارس سلبياً لمعظم أسواق العينة، حيث بلغ عدد الأسواق الخاسرة 12 سوقاً مقابل سوقين رابحين مقارنة مع نهاية شهر فبراير. وشهدت حصيلة الربع الأول من العام الجاري



أداء أسواق مالية منتقاة نهاية مارس 2025



الآخر خلال شهر مارس كان السوق الصيني وبنحو 0.4 %، أي أن خسائره منذ بداية العم بلغت نحو 0.5- %.

لن يكون أداء شهر أبريل موجباً، ونعتقد أن أداء الأسواق سوف يميل إلى التذبذب الحاد في اتجاه هبوطي، والتأثير لن يكون لمبررات ثابتة، وإنما متغيرات سريعة وفقاً لتصريحات إما واعدة بخفض مستويات الصدام التجاري أو مهددة بمزيد من مستوى المواجهة. لذلك، سلوكيات متحذي القرار، وتحديدأ على الجانب الأمريكي، ما هو في تقديرنا الحد الفاصل لمستويات هبوط المؤشرات التي تعطي مؤشرات قوية على احتمال انتقال الأزمة إلى المصارف الراهنة للأصول المالية العقارية ما يعني حتمية انتقال الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي.

في الانخفاض، السوق الفرنسي والبريطاني بخسائر بحدود 4.0- % و 2.6- % على التوالي، ولم تكن هذه الخسائر كافية بنقلهما إلى المنطقة السالبة مقارنة مع مؤشرات نهاية العام الفائت. وحقق سوق أبوظبي وبورصة قطر خسائر بنحو 2.0- % لكليهما خلال مارس 2025، يليهما السوق الألماني بحدود 1.7- %، ومن ثم بورصة مسقط والسوق السعودي وبورصة البحرين بنحو 1.0- %، و 0.7- % و 0.5- % على التوالي. وأخيراً، حققت بورصة الكويت أقل الخسائر خلال مارس 2025 وبنحو 0.3- %، أي انخفضت مكاسبها منذ بداية العام إلى نحو 9.7 %.

أكبر الراجحين في شهر مارس كان السوق الهندي الذي كسب مؤشره نحو 5.8 %، ليقبل من خسائره منذ بداية العام إلى نحو 0.9- %. والرابح

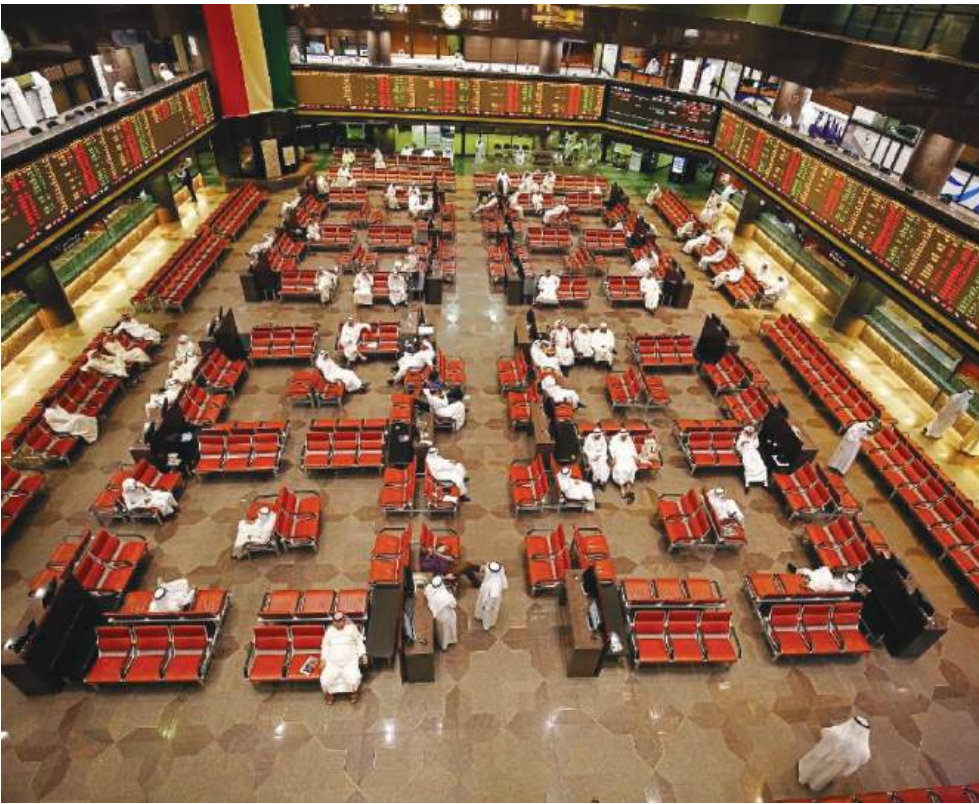
تفوق الأداء السلبي أيضاً، إذ حققت 10 أسواق من أصل 14 خسائر متفاوتة مقارنة بمستويات مؤشرات نهاية عام 2024، أي انتقلت 4 أسواق من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة مع نهاية الربع الأول. ومن ضمن الأسواق الـ 10 الخاسرة، جميع الأسواق الخليجية باستثناء بورصة الكويت. الخاسر الأكبر في شهر مارس كان السوق الأمريكي بفقدان مؤشر داو جونز نحو 4.2- %، لينتقل إلى المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام وبنحو 1.3- %. تلاه سوق دبي بخسائر بحدود 4.2- % أيضاً، وكذلك بدوره انتقل إلى المنطقة السالبة بمجمل خسائر منذ بداية العام بنحو 1.2- %. وانخفض مؤشر السوق الياباني بنحو 4.1- %، ليستمر في قاع المنطقة السالبة بخسائر منذ بداية العام بحدود 10.7- %. وتبعهم

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الرابع عشر 10/04/2025	الأسبوع الثالث عشر 03/04/2025	التغير %
عدد أيام التداول	5	2	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	689.7	707.9	-2.6%
مؤشر السوق العام	7819.9	8000.7	-2.3%
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	515172190	140565615	
المعدل اليومي (د.ك)	103034438	70282807	46.6%
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1768185020	481597089	
المعدل اليومي (أسهم)	353637004	240798545	46.9%
عدد الصفقات	114849	35434	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	22970	17717	29.6%

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي
بيت التمويل الكويتي	88571188	17.2%
بنك الكويت الوطني	56030848	10.9%
بنك الخليج	31395487	6.1%
مجموعة أركان المالية للتمويل والاستثمار	27229319	5.3%
شركة الاستشارات المالية الدولية	24217418	4.7%
الإجمالي	227444260	44.1%
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي
القطاعات		قيمة تداول السوق
قطاع البنوك	237261164	46.1%
قطاع الخدمات المالية	126880377	24.6%
قطاع العقار	62593109	12.1%
قطاع الخدمات الاستهلاكية	31830314	6.2%
قطاع الصناعة	30362204	5.9%

الأسبوع الرابع عشر 10/04/2025	الأسبوع الثالث عشر 03/04/2025	
6	6	عدد شركات ارتفعت أسعارها
21	21	عدد شركات انخفضت أسعارها
2	2	عدد شركات لم تتغير أسعارها
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



الأداء الأسبوعي
لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 689.7 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 18.2 نقطة ونسبته 2.6- % عن إقبال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 53.5 نقطة أي ما يعادل 8.4 % عن إقبال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

إسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		10/04/2025	03/04/2025	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	843.3	887.0	(4.9)	756.6	11.5
2	بنك الخليج	330.9	336.8	(1.8)	306.7	7.9
3	البنك التجاري الكويتي	815.3	788.5	3.4	665.7	22.5
4	البنك الأهلي الكويتي	234.0	237.9	(1.6)	206.9	13.1
5	بنك الكويت الدولي	272.6	281.4	(3.1)	232.0	17.5
6	بنك برقان	354.5	354.5	0.0	261.4	35.6
7	بيت التمويل الكويتي	3886.5	3946.2	(1.5)	3727.9	4.3
	قطاع البنوك	869.1	894.6	(2.9)	791.4	9.8
8	شركة التسهيلات التجارية	199.2	183.3	8.7	176.1	13.1
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1553.9	1645.1	(5.5)	1283.6	21.1
10	شركة الاستثمارات الوطنية	305.8	314.6	(2.8)	319.6	(4.3)
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	315.5	332.1	(5.0)	328.6	(4.0)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	83.2	88.0	(5.5)	99.1	(16.0)
	قطاع الاستثمار	323.7	330.3	(2.0)	302.2	7.1
13	شركة الكويت للتأمين	121.3	120.0	1.1	130.1	(6.8)
14	مجموعة الخليج للتأمين	989.1	1040.3	(4.9)	980.4	0.9
15	الشركة الأهلية للتأمين	368.5	364.3	1.2	370.5	(0.5)
16	شركة وربة للتأمين	201.8	195.5	3.2	206.8	(2.4)
	قطاع التأمين	336.8	343.5	(2.0)	340.7	(1.1)
17	شركة عقارات الكويت	662.6	695.7	(4.8)	528.5	25.4
18	شركة العقارات المتحدة	422.4	442.0	(4.4)	280.0	50.9
19	الشركة الوطنية العقارية	289.9	304.5	(4.8)	300.7	(3.6)
20	شركة الصالحية العقارية	1843.0	1905.3	(3.3)	1776.2	3.8
	القطاع العقاري	417.5	436.4	(4.3)	354.6	17.7
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	369.5	387.5	(4.6)	374.0	(1.2)
22	شركة أسمنت الكويت	364.8	369.3	(1.2)	342.2	6.6
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	846.1	791.0	7.0	719.4	17.6
	القطاع الصناعي	365.0	363.8	0.3	342.2	6.7
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	783.4	783.4	0.0	728.2	7.6
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1846.5	1924.4	(4.0)	1924.4	(4.0)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	725.3	737.8	(1.7)	725.3	0.0
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	49.6	53.4	(7.1)	58.5	(15.2)
	قطاع الخدمات	831.3	852.1	(2.4)	839.7	(1.0)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	81.7	85.8	(4.8)	89.2	(8.4)
	قطاع الأغذية	434.6	435.6	(0.2)	436.4	(0.4)
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	643.8	669.6	(3.9)	622.5	3.4
	الشركات غير الكويتية	178.5	179.8	(0.7)	177.4	0.6
	مؤشر الشال	689.7	707.9	(2.6)	636.2	8.4

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

تبحث تطورات الصيرفة الإسلامية وتحدياتها

مجموعة بيت التمويل الكويتي تشارك في مؤتمر «أيوفي» 23 للهيئات الشرعية

AAOIFI

هيئة المحاسبة والمراجعة
للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION
FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

بيت التمويل الكويتي

KFH

تطوره. وأيوفي هي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية، تأسست عام 1991 في مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية بالغة الأثر، على رأسها إصدار 100 معيار حتى الآن في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة الى المعايير الشرعية التي اعتمدها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول، باعتبارها إلزامية أو إرشادية، كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية من أكثر من 45 دولة، وتطبق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، التي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.

إطار حوكمة الشرعية لمؤسساتها، ويشهد المؤتمر عدة جلسات حوارية مباشرة وافتراسية على مدار يومين، يقدم فيها مجموعة من أهم قيادات الصناعة المالية الإسلامية، تصوراتهم لتطوير الصيرفة الإسلامية ومواجهة التحديات والحفاظ على الجوانب الشرعية للمعاملات في إطار القضايا المطروحة، فيما يتبع ذلك 4 ورش عمل تتعلق بمعايير الحوكمة والمحاسبة المالية الصادرة عن أيوفي.

وتمثل مشاركة مجموعة بيت التمويل الكويتي في المؤتمر فرصة لتبادل الأفكار والرؤى والتصورات مع قادة صناعة التمويل الإسلامي والمتخصصين بالصناعة المصرفية الإسلامية، واستعراض أهم القضايا والموضوعات التي تتطلب حلولاً وتطبيقات عملية في العمل المصرفي الإسلامي، خصوصاً أن قطاع الصيرفة الإسلامية يحتاج إلى استمرار جهود البحث والتطوير لمعالجة مختلف المسائل التي تواجه

تشارك مجموعة بيت التمويل الكويتي كراع رئيسي، في مؤتمر «أيوفي» السنوي الثالث والعشرين للهيئات الشرعية، الذي تنظمه هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مصرف البحرين المركزي، والمقرر عقده في البحرين في 20 و 21 أبريل الجاري، انطلاقاً من الحرص على تطوير وتعميق مسيرة الصيرفة الإسلامية، وتأكيد دعمه المستمر للارتقاء بالمنتجات والخدمات المالية وفق الشرعية، حيث يعدّ المؤتمر أحد أبرز التجمعات لعلماء الشرعية وصناع القرار لمناقشة مختلف الموضوعات والمستجدات الملحة في الصناعة المالية الإسلامية على مستوى العالم.

ويناقش المؤتمر خلال 5 حلقات نقاشية مع المشايخ العلماء والقادة والخبراء في الصناعة المالية الإسلامية، وكبار مسؤولي البنوك المركزية والسلطات الرقابية والإشرافية، والجوانب الشرعية المتعلقة بالصناعة المالية الإسلامية في

بحسب مؤشر «سيرفس هيرو» لرضا العملاء

بنك الكويت الوطني حصد جائزة «أفضل بنك في جودة خدمة العملاء في الكويت» لعام 2024



فريق مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية يتسلم الجائزة

علمية مدروسة وضمان مصداقيتها لتعكس أصوات المستهلكين. وتستند جائزة أفضل بنك في الكويت من حيث جودة خدمة العملاء بنسبة 100 % على تقييم المشاركين في الاستفتاء، وتشمل المقاييس الرئيسية التي تتبعها «سيرفس هيرو» بشكل يومي تلبية توقعات المستهلكين، ومستوى الرضا، ومدى جودة تعامل العلامات التجارية مع الشكاوى وولاء المستهلكين، بالإضافة إلى التعليقات غير المحددة من جهتهم والتي تمنح العلامات التجارية رؤية ثاقبة لإدارة عروض خدماتها بشكل أفضل.

ويستند استطلاع الرأي الذي أجرته «سيرفس هيرو» على المعلومات التي تم جمعها من آراء العملاء بشكل مستقل باستخدام عينات إحصائية لأبحاث السوق. والهدف منه هو تمكين المستهلكين من إيصال أصواتهم بالإضافة إلى مساعدة العلامات التجارية على الاستماع إلى آراء العملاء.



حصد بنك الكويت الوطني للعام الرابع عشر على التوالي، جائزة «أفضل بنك في جودة خدمة العملاء في الكويت 2024»، وذلك بحسب مؤشر «سيرفس هيرو» لرضا العملاء.

وعلى هامش حفل إعلان الفائزين شارك رئيس مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني هشام النصف، في حلقة نقاشية، حيث تبادل الأفكار حول كيفية ضمان بنك الكويت الوطني لنهجه الذي يتمحور حول العملاء لترسيخ ريادته كأفضل بنك للأفراد في الكويت.

وتشكل جودة خدمة العملاء أهم أولويات بنك الكويت الوطني والتي يحرص عليها من خلال العمل بإتقان للوصول إلى أعلى مستويات رضا عملائه عبر مواصلة إطلاق الخدمات والمنتجات وكذلك المبادرات التي تلبي احتياجاتهم على مدار العام.

وضمن مساعيه الدائمة بجعل عملائه في محور الاهتمام، يضع «الوطني» مستوى رضا العملاء على رأس اهتماماته، من خلال دراسات عدة يقوم بها لكل منتج أو خدمة جديدة يطلقها، بحيث يتولى فريق عمل مختص التعرف على ردود الفعل من قبل العملاء، وتقييم مستوى الجودة والخدمة المقدمة، والعمل على تحسين جودة الخدمة وبنحو يفوق توقعاتهم.

وتلعب الدراسات التي يقوم بها البنك قبل وبعد إطلاق أي خدمة أو منتج جديد، دوراً أساسياً في تقديم أفضل خدمة لعملائه وبشكل يلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

ويعد مؤشر «سيرفس هيرو لرضا العملاء» من أبرز المؤشرات التي تقيس جودة الخدمة التي يتم تقديمها للعملاء وخاصة في ظل الشراكة التي تجمعهم مع مؤشر رضا العملاء الأميري، وكذلك تطبيقه لمبادئ الجمعية الأوروبية لإبداء الرأي وبحوث التسويق ESOMAR. بالإضافة إلى تعاونه مع مجلس استشاري مستقل لضمان الالتزام بأفضل النتائج المحايدة والموضوعية، بما يعكس بدقة آراء العملاء وكذلك إشراف عدد من المهنيين المرموقين على سلامة جمع النتائج على أسس

الأولى بفئتي «مُشغلي الاتصالات»

و«مُزوّدي الإنترنت» للمرة الثالثة عشر

«زين» تحافظ على مركز الريادة بجوائز «سيرفُس هيرو» لرضا العملاء



تكريم زين بالجائزة الثانية



وليد الخشتي مُتسلماً جائزة زين من فاتن أبو غزالة

ومستويات التعليم.

تتخذ «سيرفُس هيرو» الكويت مقراً لها، وتعتبر المؤشر الوحيد لرضا العملاء الذي يقوده المستهلكون في الشرق الأوسط، كما أن الشركة هي عضو في «إيسومار» وتلتزم بمبادئ وإرشادات المنظمة العالمية للتنظيم الذاتي والممارسات ذات المعايير الأخلاقية.

يتم الإشراف على «سيرفُس هيرو» من قبل مجلس استشاري مُستقل لضمان نتائج تتسم بالحياد والموضوعية وتعكس بدقة تفضيلات المستهلكين، مما يجعل نتائج الشركة معياراً موثقاً يُقدّم رؤى شفافة وذات صلة للشركات.

كما يتألف المجلس من أكاديميين وخبراء في مجال الأعمال، حيث يُمثلون مؤسسات رائدة وتجارية في الكويت والإمارات، بما في ذلك الجامعة الأمريكية في الكويت، والكلية الأسترالية في الكويت. ومنذ عام 2010، قامت سيرفُس هيرو بقياس 280,000 تقييم لمستهلكين مُصادق عليه، شاملاً أكثر من 850 شركة في القطاع الخاص.



من الريادة والامتياز في خدمة العملاء، وبناءً على ثقة عملائها بجودة خدماتها.

احتفت شركة «سيرفُس هيرو» بأفضل مُقدّمي الخدمات أداءً في البلاد لعام 2024 من العلامات التجارية، تبعاً لمؤشر رضا العملاء للسنة الخامسة عشرة على التوالي، واعتمد المؤشر على 28,837 تقييماً مُصادقاً عليها من قبل المستهلكين، شملت مشاركين من الجنسين وشريحة واسعة من مختلف الأعمال والجنسيات

في إنجاز يعكس استمرار تصدّرها مشهد التكنولوجيا في السوق الكويتي، حافظت زين للمرة الثالثة عشر على مركز الريادة بجوائز مؤشّر «سيرفُس هيرو» لقياس جودة الخدمة ورضا العملاء، بعد أن حصّدت المركز الأول في فئة «مُشغلي الاتصالات» وفئة «مُزوّدي خدمات الإنترنت» عن العام الماضي 2024.

تم الإعلان على هامش الحفل الذي أقيم لتكريم الجهات الفائزة بالمراكز الأولى في فندق فورسيزونز، بحضور الرئيس التنفيذي للعلاقات والشؤون المؤسسية في زين الكويت وليد الخشتي، ورئيس «سيرفُس هيرو» فاتن أبو غزالة، وعدد من المسؤولين والقياديين من الشركات الفائزة.

للمرة الثالثة عشر في تاريخها، تصدّرت زين الشركات العاملة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الكويت عبر فئتي مُشغلي الاتصالات ومزوّدي خدمات الإنترنت، بعد أن حصّدت الحصيلة الأكبر من أصوات المُستهلكين في السوق الكويتي عن الفئتين.

تفخر زين باستمرار تصدّرها سنوياً بهاتين الجائزتين، اللتان تعكسان المركز الريادي الذي تتمتع به على مستوى قطاعات الاتصالات المتنقلة والخدمات الرقمية في السوق الكويتي، ولتسليط الضوء على تميّزها في التفوّق على توقعات عملائها بالشكل الذي يرضي طموحاتهم ورغباتهم، وسعيها المستمر في تعزيز حزمة خدماتها وحلولها المُبتكرة وعروضها التنافسية لخدمة قاعدة عملائها التي تُعتبر الأكبر في الكويت.

وحصّدت زين المركز الأول في فئتين مُختلفتين ضمن قطاع الاتصالات لنجاحها في تحقيق أعلى معدلات رضا العملاء عن جودة وكفاءة الخدمات والمنتجات التي تقدمها لعملائها، لتتصدر قائمة الشركات المتنافسة في نفس الفئات، وهو الأمر الذي تعتبره الشركة بمثابة شهادة تقدير تثبت مدى التزامها وحرصها على مستوى الخدمات التي تقدمها لعملائها.

ويعكس حصول زين على هذه الجائزة اعتماداً على أصوات العملاء والمُستهلكين مدى حرصها على تعزيز ريادتها في السوق الكويتي، وخاصةً أنه قد تم تقييمها على أساس ما تقدمه من جودة الخدمات وما تتمتع به

كامكو إنفست مستشار OSN في صفقة استحواذ «وارنر براذرز ديسكفري» على 30% من OSN Streaming



جو كوكباني



عبدالله محمد الشارخ

الراغبين في اقتناص فرص النمو الاستراتيجية في الأسواق العالمية. تجدر الإشارة إلى أن كامكو إنفست تُعد من أكثر الجهات النشطة في مجال الاستثمارات المصرفية على مستوى المنطقة، حيث لعبت دوراً محورياً في إدارة صفقات في أسواق الدين وأسواق رأس المال وعمليات الدمج والاستحواذ. فقد نجح الفريق خلال العام الماضي في تنفيذ 11 صفقة بقيمة إجمالية بلغت 4.9 مليار دولار أمريكي، شملت تسع إصدارات من السندات والصكوك لمؤسسات مالية وشركات في الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، بالإضافة إلى أكبر عرض شراء إلزامي في قطاع التأمين في الكويت، والطرح العام الأولي لشركة نفط مملوكة للحكومة العمانية.

الفصل الجديد في مسيرة OSN Streaming Ltd، وبالشراكة مع شركة وارنر براذرز ديسكفري. لقد كانت خبرة كامكو إنفست في تنفيذ هذه الصفقة العابرة للحدود ذات قيمة كبيرة في تحقيق هذه النتيجة الناجحة. وكان لإرشادهم المهني ومعرفتهم العميقة بالأسواق دور محوري في ضمان هيكلة الصفقة بما يتماشى مع أهدافنا الاستراتيجية. ونتطلع إلى مستقبل مشرق لـ OSN Streaming Ltd. والفرص التي ستنتج عن هذه الشراكة.

وتؤكد هذه الصفقة على توسع حضور «وارنر براذرز ديسكفري» في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تعزز التزام مجموعة OSN بقيادة الابتكار في سوق البث الرقمي. ويعزز دور كامكو إنفست في هذه الصفقة العابرة للحدود مكانتها كمستشار موثوق به للعملاء الإقليميين والدوليين

أعلنت كامكو إنفست، شركة مالية إقليمية غير مصرفية تدبر أصولاً لصالح العملاء تعد من الأكبر حجماً في المنطقة، عن نجاحها في تقديم الخدمات الاستشارية لمجموعة OSN في صفقة بيع حصة بنسبة 30 % من شركة OSN Stream-ing Ltd، التابعة لها، إلى شركة «وارنر براذرز ديسكفري» مقابل 57 مليون دولار أمريكي. وتمثل هذه الصفقة خطوة استراتيجية مهمة للطرفين في ظل التطور السريع الذي يشهده قطاع البث الرقمي عالمياً.

وقد قامت كامكو إنفست بدور المستشار المالي للبائع في هذه الصفقة البارزة، مستفيدة من خبرتها العميقة في مجال صفقات الاندماج والاستحواذ العابرة للحدود. وتؤكد هذه الصفقة قدرة كامكو إنفست على إدارة صفقات عالية المستوى، من خلال الجمع بين الرؤية العالمية والمعرفة المحلية لتحقيق النجاح في العمليات المعقدة دولياً.

وقال عبدالله محمد الشارخ، رئيس قطاع الأسواق والاستثمارات المصرفية في كامكو إنفست، «تعكس هذه الصفقة التزام كامكو إنفست بتقديم المشورة بشأن الفرص الاستراتيجية العابرة للحدود. ومن خلال معرفتنا المتعمقة بالأسواق وخبرتنا الاستشارية، عملنا جنباً إلى جنب مع مجموعة OSN للمساهمة في هيكلة الصفقة وتنفيذها بما يتماشى مع أهدافها الاستراتيجية».

وأضاف، «تعكس هذه الصفقة أيضاً الفرص المتنامية في قطاع الإعلام الرقمي وبالأخص سوق البث الرقمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. نحن فخورون بكوننا المستشار الموثوق لمجموعة OSN في هذه العملية الاستراتيجية الهامة مع شركة وارنر براذرز ديسكفري».

من جانبه، أعرب جو كوكباني، الرئيس التنفيذي لمجموعة OSN، عن سعادته بهذه الشراكة قائلاً، «نحن متحمسون لهذا

خلال حفل توزيع جوائز سيرفيس هيرو

تطبيق جاهز يحظى بتقدير العملاء لتطبيق التوصيل الخاص به

العجيل: فخورون بحصولنا على تقدير عملائنا ومستخدمينا لامتلاكنا أفضل تطبيق توصيل في الكويت

تحقيق رضا العملاء الاستثنائي

مؤشر رضا العملاء من سيرفيس هيرو (CSI) «هو التقييم السنوي الوحيد في الكويت والمنطقة الأوسع الذي يستند بالكامل إلى آراء وتقييمات المستهلكين لقياس جودة الخدمات. ويتم اختيار الفائزين بناءً على تقييمات مباشرة من العملاء تشمل عدة أبعاد، منها السرعة، والموثوقية، ودعم العملاء، والرضا العام. بالنسبة لتطبيق جاهز، يُمثل هذا الإنجاز دليلاً على تنامي حضور الشركة في السوق الكويتي، وتوسعها المستمر في تقديم الخدمات، والتزامها ببناء علاقات متينة ودائمة مع عملائها. وبما أن هذا التكريم يستند بالكامل إلى آراء المستخدمين الفعليين، فإنه يُعدّ فريداً من نوعه كونه يعكس تجارب العملاء الواقعية ويؤكد على جهود تطبيق جاهز في إعطاء الأولوية لاحتياجاتهم من خلال الاستماع الفعال لآرائهم وتطبيقها.

البناء على الزخم

بينما يتطلع تطبيق جاهز إلى المستقبل، تواصل الشركة تعزيز حضورها من خلال بناء علاقات أعمق مع شركائها من المطاعم، وإطلاق حملات قائمة على تقديم القيمة للعملاء، وتقديم ميزات تطبيق ترفع من مستوى الراحة والسهولة. ومن خلال نظام تحديد المواقع المرن وخيارات الدفع المتنوعة، تمنح المنصة المستخدمين القدرة على تخصيص تجربتهم من لحظة الطلب حتى التوصيل. كما تضم منصة تطبيق جاهز صفحة «استكشف» التي تتيح للعملاء الاطلاع على أحدث عروض الكاش باك والخصومات المقدمة من شركاء جاهز. أما من ناحية واجهة وتجربة المستخدم في تطبيق جاهز، فتعمل الشركة بشكل مستمر على تقييم وتطبيق ميزات مبتكرة تعزز تجربة الاستخدام، ما يمكن العملاء من إتمام طلباتهم بسهولة وسلاسة.



بدر محمد العجيل

وثيقة مع المطاعم المحلية، والأهم من ذلك، دعم عملائنا المخلصين وتفاعلهم وملاحظاتهم». وأضاف العجيل: «رضا العملاء هو جوهر استراتيجيتنا للنمو، ونحن نعتبر ملاحظات عملائنا البناة محفزاً رئيسياً لتطوير خدماتنا وتحسين التجربة العامة. وسنواصل الاستثمار في الحلول المبتكرة والتجارب المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء، لضمان بقاء تطبيق جاهز الخيار الأول لتوصيل الطعام في الكويت».

حصل تطبيق جاهز، المنصة الرائدة التي تربط العملاء بمطاعمهم المفضلة من خلال الطلبات عبر الإنترنت، على المركز الأول في فئة تطبيقات التوصيل في الكويت، كما أحرز موقعاً ضمن قائمة «أفضل عشرة فائزين على مستوى الدولة» وفقاً لجوائز مؤشر رضا العملاء لعام 2024 من سيرفيس هيرو، والتي استندت بالكامل إلى تقييمات الجمهور. صوت العملاء لصالح تطبيق جاهز، مشيدين بابتكاره وخدمته الاستثنائية بين منصات توصيل الطعام في الكويت.

وتعكس هذه الجوائز التزام تطبيق جاهز المستمر بتعزيز عروضه الرقمية ودمج الحلول المبتكرة لتوفير تجربة متكاملة ومتميزة للعملاء، بصفته واحداً من أكثر العلامات التجارية ثقة في مجال الخدمات بالكويت.

وخلال سنوات عمله في السوق الكويتي، قام تطبيق جاهز بتطوير منصته لتتضمن مزايا تضيف قيمة حقيقية للعملاء، مع التزامه بتلبية توقعاتهم وتجاوزها عبر نقاط الاتصال الأساسية. وقد تميّزت الشركة بفضل عملياتها المرنة، وواجهة التطبيق السهلة الاستخدام، وتجربة التوصيل السلسة، مما منحها مكانة بارزة في سوق شديد التنافسية.

تعليقاً على هذا الإنجاز، قال بدر محمد العجيل، الرئيس التنفيذي لتطبيق جاهز: «نفخر بتقدير عملائنا ومستخدمينا لنا كتطبيق التوصيل الأفضل في الكويت، كما تم تسليط الضوء عليه خلال حفل جوائز سيرفيس هيرو. في تطبيق جاهز، نسعى جاهدين لتقديم قيمة حقيقية من خلال منصة توفر الثقة والسرعة والاعتمادية، إلى جانب مجموعة واسعة من خيارات المطاعم والأطعمة المفضلة لدى عملائنا. وتُعد هذه الجوائز نتيجة مباشرة لسعي فريقنا المستمر نحو تحسين عملياتنا، وبناء شراكات

«إنفست جي بي» تطلق الموسم التدريبي الثالث لعام 2025 لاستقطاب الكفاءات والمواهب الكويتية الشابة

بأهمية رأس المال البشري كعامل أساسي لتقديم أفضل الخدمات لعملائها. لذا، يعد تعزيز بيئة عمل صحية، داعمة، ومحفزة ركيزة أساسية لتحقيق النجاح المستدام على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، قالت سارة المزييني، نائب رئيس أول – الموارد البشرية في «إنفست جي بي»: «الاستثمار في العقول الشابة اليوم، هو استثمار في مستقبل الكويت. ونحن فخورون بتوفير الفرص التي تمكن الجيل القادم وتربطهم بمسارات مهنية مجدية وهادفة».

وأضافت المزييني: «في إنفست جي بي»، لا نبني مجرد بيئة عمل، بل نؤسس مجتمعاً مهنيًا متكاملًا. ثقافتنا تستند إلى التطور المستمر، والهدف المشترك، وكل ذلك يساهم بشكل مباشر في تميزنا كشركة رائدة».

وأكدت المزييني على التزام «إنفست جي بي» بدعم المجتمع وتنميته من خلال مبادرات متعددة، تشمل تمكين الشباب وتحسين بيئة العمل، من خلال برامج التدريب والتطوير المتميزة، إذ توفر الشركة فرصًا عملية للطلاب والخريجين لاكتساب المهارات التي يحتاجها سوق العمل، لإيمانها أن الاستثمار في رأس المال البشري وسيلة مثالية لتحقيق النمو المستدام.



سارة المزييني

القطاع الخاص في دعم التعليم والتنمية المستدامة للشباب في الكويت.

و تحرص شركة «إنفست جي بي» تطوير بيئة عمل مبتكرة وشاملة تضع الموظفين في صدارة أولوياتها مما يتيح لهم تطوير مهاراتهم وتقديم أفضل ما لديهم، كما تؤمن الشركة

في إطار التزامها المتواصل بدعم الشباب الكويتي وتمكين الموظفين، أطلقت شركة الخليج للاستثمار «إنفست جي بي» - الذراع الاستثمارية لبنك الخليج، الموسم التدريبي الثالث لعام 2025 لاستقطاب الكفاءات والمواهب الكويتية الشابة.

وشارك في البرنامج التدريبي الحالي منذ بداية العام الجاري نحو 13 متدربا، بنسبة 46 % من الإناث و 54 % من الذكور، ضمن الفئة العمرية بين 17 و 25 عاما.

وتعكس تلك النسب حرص الشركة على المساواة والتنوع والشمول سواء بين الموظفين أو المتدربين، حيث تمثل النساء 46 % من الموظفين، فيما تصل نسبة: التكويت» الكويتيون 71 % من الفريق، خاصة في المناصب الاستثمارية الأساسية. وكانت الشركة قد اختتمت الموسم التدريبي الأول والثاني من البرنامج بنجاح، بمشاركة 40 متدربا من طلاب المدارس الثانوية والجامعات، حيث وفر البرنامج للمتدربين تجربة عملية حقيقية وفرصا لتطوير المهارات الشخصية والمهنية اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل المتغير. ومع انضمام 10 % من المشاركين إلى الشركة بعد انتهاء البرنامج، أثبتت هذه المبادرة فعاليتها كمنصة مهمة لاكتشاف واستقطاب المواهب، مما يعزز مكانتها كإحدى الشركات الرائدة في

يقدم حله المصرفية المميزة لعملاء حساب A+

البنك الأهلي الكويتي يشارك في معرض دراستي لدعم طلبة الثانوية في استكشاف مساراتهم الجامعية

جهير معرفي: نواصل الاستثمار في المبادرات التعليمية والشبابية كجزء من إستراتيجيتنا لتطوير قادة المستقبل في دولة الكويت



جهير معرفي متوسطة فريق عمل البنك في المعرض



رد على استفسارات الطلبة



إقبال كبير على جناح البنك

وأفادت أن التعليم والطلبة يحظون بأهمية كبيرة لدى البنك الأهلي الكويتي الذي يحرص على تقديم العديد من المنتجات والخدمات المصرفية والخصومات والعروض الحصرية بالتعاون مع شركاء في العديد من القطاعات داخل دولة الكويت.

وأوضحت معرفي أن البنك الأهلي الكويتي يقدم للطلبة حساب الطالب A+ الذي يمنحهم من خلاله العديد من المزايا الحصرية، بما يشمل خصماً 30 % عبر تطبيق طلبات خلال عطلة نهاية الأسبوع، وبطاقة مسبقة الدفع لمدة سنة مجاناً، فضلاً عن العديد من العروض الخاصة والخصومات بالتعاون مع العديد من المتاجر في دولة الكويت.

وأكدت معرفي في نهاية تصريحها فخر البنك الأهلي الكويتي بالثقة الكبيرة التي يحظى بها في أوساط الطلبة، وبالعلاقة الوثيقة التي تجمعهم مع العديد من الجامعات في دولة الكويت، لافتة إلى أهمية التعاون المشترك بين جميع الجهات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة والارتقاء بالقطاع التعليمي وتلبية احتياجات جميع الجهات المعنية في هذا الإطار.



جهير معرفي

أعلن البنك الأهلي الكويتي مشاركته في معرض «دراستي»، المنصة المتميزة التي تجمع الطلاب والخبراء ومقدمي الخدمات التعليمية، بهدف تعزيز الفرص التعليمية والمهنية.

وجمع معرض «دراستي» الذي أقيم من 7 إلى 10 أبريل 2025 نخبة من الجامعات والمؤسسات التعليمية والمؤسسات المالية تحت سقف واحد لتوجيه ودعم طلاب المرحلة الثانوية في استكشاف مساراتهم الجامعية المستقبلية واحتياجاتهم للتخطيط المالي، إضافة إلى اتخاذ القرارات المدروسة بشأن مستقبلهم الأكاديمي والمالي.

وشارك البنك الأهلي الكويتي في الفعالية بعرض حله المصرفية المصممة خصيصاً للشباب، وتقديم الخدمات التي تلبي احتياجاتهم وتساهم بدعمهم على مختلف المستويات.

وبهذه المناسبة، صرحت جهير معرفي مدير عام إدارة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك الأهلي الكويتي «نواصل الاستثمار في المبادرات التعليمية والشبابية، كجزء من إستراتيجيتنا الشاملة لدعم المجتمع والمساهمة في تطوير قادة المستقبل في الكويت».

تأكيداً على تميّز البنك في خدمة العملاء والتزامه الراسخ بالابتكار

بنك برقان يفوز بجائزة الأعلى نمواً بفئته في البطاقات المميزة للعام 2024 من «فيزا»



مشاري عبدالجليل شهاب، مدير عام إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك برقان



منايف المنيفي، مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية بالوكالة في بنك برقان

بعد سنوات من التعاون المثمر والشراكة الاستراتيجية، أعلن بنك برقان عن فوزه بجائزة «الأعلى نمواً بفئته في البطاقات المميزة في الكويت لعام 2024» من شركة فيزا، تكريماً لجهوده المستمرة في تعزيز الابتكار وتقديم تجربة مصرفية استثنائية لعملاء النخبة. وتُعدّ هذه الجائزة المرموقة دليلاً على التعاون المتميّز بين إدارتي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة في بنك برقان، حيث أسهم تضافر خبراتهما بشكل فاعل في الارتقاء بعروض البنك. كما تعكس هذه الجائزة التزام البنك الراسخ في تقديم حلول ريادة للدفع عبر البطاقات ذات قيمة مضافة ومريحة، مما يؤكد قدرته على تحقيق نمو كبير في قطاع البطاقات المتميزة. كما يعزّز هذا الإنجاز مكانة بنك برقان كإحدى المؤسسات المالية الرائدة في الكويت.

وتعليقاً على الفوز بالجائزة، قال مناف المنيفي، مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية بالوكالة في بنك برقان: «يشرفنا الحصول على هذه الجائزة المرموقة من شركائنا في شركة فيزا، وتكريماً للمرة الأولى كأفضل بنك في الكويت في نمو البطاقات المميزة والتي تؤكد التزامنا برؤيتنا المشتركة لتطوير مجموعة متكاملة من حلول الدفع الذكية والمتطورة، بما ينماشى مع أنماط حياة عملائنا اليومية المعاصرة ويلبّي تطلعاتهم المتنامية». وأضاف: «ما كان لهذا الإنجاز أن يتحقق لولا الجهود المتناغمة والمنسقة بين إدارتي الخدمات المصرفية للأفراد والخدمات المصرفية الخاصة. إن النجاح في سوق بطاقات الائتمان وحلول الدفع التي تتسم بالتنافسية هو تنويع لجهود دؤوبة عديدة تجمع بين التحليل الدقيق للسوق وجمع البيانات في الوقت المناسب، ومواكبة أحدث اتجاهات التكنولوجيا المالية، وتعزيز تجربتنا المصرفية بإجراءات أمنية قوية، فضلاً عن مواصلة الابتكار».

وأشار المنيفي إلى أن التوسع المستمر بمحفظة بطاقات البنك المتنوعة، والتي تشمل بطاقات السحب الآلي والبطاقات الائتمانية والمسبقة الدفع، وأهميتها كونها من أبرز البطاقات في السوق، يعود إلى المجموعة الواسعة من حلول الدفع المرنة التي تقدمها البطاقات، إذ يمكن استخدامها عن طريق المنصات التقليدية أو الهواتف المحمولة أو الخدمات المصرفية الإلكترونية، بما في ذلك خيارات تحويل الأموال السريعة. ولضمان رضا العملاء بشكل أكبر، يُصمّم البنك كل بطاقة مع مراعاة متطلبات كل شريحة، مُقدّماً تجربة متميزة ومُصمّمة خصيصاً لهم.

من جانبه، صرّح مشاري عبدالجليل شهاب، مدير عام إدارة الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في بنك برقان، قائلاً: «بالإضافة إلى الخدمات المصرفية المبسطة والمتميزة التي يقدّمها بنك برقان لجميع عملائه، تجمع التجربة الخدمات المصرفية



المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء المتغيرة باستمرار. وتحمل هذه البطاقات مزايا لا حصر لها، فضلاً عن أنها مصممة خصيصاً لتناسب تطلعات مختلف شرائح العملاء، بدءاً من الخصومات والعروض الحصرية وصولاً إلى نقاط المكافأة التي يمكن استبدالها بأموال طيران والاستمتاع بعالم من الرفاهية والراحة، وتجارب رائعة، وخدمات بأعلى المعايير العالمية.

التميزة لدينا بين الفخامة والرقى. ولتلبية تطلعات عملائنا من شريحتي التميز والنخبة، نفخر بتقديم مجموعة بطاقات مصممة خصيصاً لهم. تتيح هذه البطاقات لهم الاستفادة من مزايا وعروض حصرية من خلال شراكاتنا الاستراتيجية مع أبرز مزودي الخدمات الرفيعة». تجدر الإشارة إلى أنه في إطار التعاون والشراكة مع «فيزا»، أطلق بنك برقان مجموعة واسعة من البطاقات

استبيان «الاقتصادية»

أبريل 2025

هل حجم التشريعات الصادرة عن «أسواق المال» يتناسب مع حجم البورصة حالياً؟ والتي تفتقد لأي أدوات استثمارية أو مشتقات حديثة مطبقة وفعالة، فضلاً عن محدودية عدد الشركات المدرجة

السؤال

هل تؤيد استمرار التشريع
والتعديل على اللائحة
التنفيذية دون نتائج
تتعلق بأدوات استثمارية
ملموسة مطبقة؟

☐ نعم

☐ لا

إيماننا منا بأهمية المشاركة وإبداء الرأي والمشاركة من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات والتحديات والمشاكل، نطرح استبياناً شهرياً لجميع المستثمرين المؤسسيين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين بالسوق المالي عموماً، حول قضية محددة. ونطرح في استبيان أبريل 2025 قضية مهمة وحيوية تمس جميع الشركات المدرجة وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «حجم التشريعات والتعديلات» التي تصدر بشكل متواصل من هيئة أسواق المال، وتنمو بوتيرة أسرع من نمو حجم وأعمال وأنشطة السوق المختلفة من ناحية التنوع، والتي تسبق إطلاق وتفعيل الأدوات والمشتقات. حالياً توجه هيئة أسواق المال للسوق 19 كتاب، عبارة عن اللائحة التنفيذية للقانون 7 لعام 2010 وتعديلاته، وباب التشريع مستمر ومفتوح، وذلك كله في ظل محدودية حجم السوق واستمرار نزيف الشركات المشطوبة والموقوفة والخارجة من مقصورة الإدراج، وبطء عجلة الإدارجات، فضلاً عن الأدوات المالية الحديثة والمشتقات المفعلة الغير ملموسة في أقدم أسواق المنطقة.

يمكنكم المشاركة بآرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»

عبر الواتساب
50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



بنك قطر الوطني يتوقع استمرار الاحتياطي الفيدرالي في خفض أسعار الفائدة في 2025



توقع بنك قطر الوطني «QNB» أن يستمر الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي «البنك المركزي» في خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من عام 2025، على الرغم من بقاء معدل التضخم أعلى من المستوى المستهدف ووجود احتمالات لضغوط تضخمية قصيرة الأجل ناتجة عن فرض التعريفات الجمركية.

وقال البنك في تقريره الأسبوعي الذي جاء تحت عنوان «ما هي الخيارات المتاحة أمام بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في ظل المخاوف من الركود؟» إنه على مدى السنوات العديدة الماضية، ظل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي يتصدر معظم المناقشات بشأن الاقتصاد الكلي والاستثمار، نظرا لأهمية أسعار الفائدة والسياسات الكمية بالنسبة للنمو والسيولة والتضخم. ولكن في الأشهر الأخيرة، أدت مجموعة من السياسات الجديدة التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى تغيير أسس المناقشات ومجالات التركيز بشكل كامل.

وأوضح التقرير أن هذا التحرك كان ناتجا عن المخاوف من فرط النشاط الاقتصادي الذي قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في حال أقدم الرئيس ترامب على تنفيذ السياسات التوسعية المقترحة خلال حملته الانتخابية.

وأشار التقرير إلى أنه، ومع مباشرة الإدارة الأمريكية الجديدة مهامها واتضح أولوياتها المتمثلة في فرض تعريفات جمركية جديدة وتعزيز ما يعرف بـ «الكفاءة الحكومية»، تحول ميزان المخاطر الذي يهدد التوقعات الاقتصادية الكلية للولايات المتحدة سريعا من فرط النشاط الاقتصادي إلى احتمالات الركود.

ولفت إلى أن هذا التحول ساهم في تراجع معنويات المستثمرين والمستهلكين، خاصة مع دخول مؤشرات الأسهم الرئيسية مرحلة التصحيح بعد هبوطها بأكثر من 10% لأول مرة منذ سنوات، بالتزامن مع ضعف واضح في مبيعات التجزئة، وتراجع المؤشرات المرتبطة بثقة المستهلك.

ووفقا لنموذج التنبؤ الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا حاليا، فإنه من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بنسبة 2.8% في الربع الأول من عام 2025، مقارنة بنمو بلغ 2.3% في الربع السابق، ما يعكس تغيرا حادا في مسار الاقتصاد الأمريكي خلال فترة قصيرة.

وأكد التقرير أن بنك الاحتياطي الفيدرالي لا يزال بحاجة إلى العمل في ظل هذا المستوى المرتفع من عدم اليقين، حيث يمكن أن تلعب أدوات السياسة النقدية دورا محوريا في التخفيف من بعض الآثار الناجمة عن عدم اليقين أو الصدمات السلبية المحتملة القادمة من الجبهة السياسية.

واعتبر البنك أن العمل في مثل هذه البيئة ليس بمهمة يسيرة لبنك الاحتياطي الفيدرالي، في ظل الغموض المحيط بالاتجاه المستقبلي للسياسة النقدية.

وأشار التقرير إلى أن أسعار الفائدة متوسطة الأجل تأرجحت بشكل كبير، مما يشير إلى تقلب إجماع توقعات السوق حول توقيت وحتى اتجاه أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية خلال الأرباع القليلة المقبلة.

كما ارتفعت عائدات سندات الخزنة لأجل سنتين في الربع الأخير من العام الماضي، بعد تراجعها في الربعين

الثاني والثالث من عام 2024 على خلفية الانخفاض السريع في معدلات التضخم وتوقعات التخفيف القوي للسياسة النقدية، عندما كان ترامب متصدرا في الانتخابات الأمريكية بخطاب مؤيد للنمو.

ويذكر ذلك رأي معظم مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي بأن الاقتصاد يتباطأ تدريجيا، مع استمرار عودة التضخم إلى طبيعته، وأن أي تأثير محتمل على التضخم من الرسوم الجمركية من المرجح أن يكون مؤقتا وسيتم «تجاهله».

من جهة أخرى يظهر العامل الثاني أن ضعف الاقتصاد وتراجع ثقة الأسواق، نتيجة الصدمات السياسية، يجعلان من خفض أسعار الفائدة خطوة ضرورية وليست مجرد احتمال. فقد تراجع معدل استغلال الطاقة الإنتاجية، وبدأ سوق العمل في التراجع من حالة التوظيف الكامل، مع ارتفاع معدل البطالة إلى 4.5% في فبراير 2025، ما يعزز التوجه نحو تخفيض الفائدة إلى مستويات محايدة تقدر بنحو 4 بالمئة خلال الأرباع القادمة.

وخلص التقرير إلى أنه رغم بقاء التضخم فوق المستوى المستهدف واحتمالات الضغوط التضخمية المؤقتة بسبب التعريفات الجمركية، فإنه من المرجح أن يواصل الاحتياطي الفيدرالي خفض الفائدة في وقت لاحق من عام 2025. ويأتي ذلك في ظل تباطؤ الاقتصاد، والحاجة إلى التحول من سياسة نقدية تقييدية «بسعر فائدة 4.5%» إلى سياسة محايدة تقدر بـ 4%، لتفادي ركود محتمل.

في المقابل ومنذ فبراير 2025، أثرت التدابير التجارية الصارمة وسياسات وزارة الكفاءة الحكومية سلبا على معنويات المستثمرين والمستهلكين، ما أدى إلى تراجع جديد في عوائد السندات.

ويتوقع المستثمرون حاليا أن يستأنف بنك الاحتياطي الفيدرالي دورة خفض أسعار الفائدة التي بدأت في سبتمبر 2024، مع أربع تخفيضات إضافية بواقع 25 نقطة أساس في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية بحلول نهاية عام 2025 وتخفيضات إضافية في أسعار الفائدة في عام 2026.

ولفت البنك في تقريره إلى أن التوقعات السائدة في السوق تبدو متوافقة مع البيئة الاقتصادية الكلية، مما يشير إلى وجود مساحة كافية أمام الاحتياطي الفيدرالي لإجراء المزيد من التيسير في السياسة النقدية، مبرزا عاملين رئيسيين يدعمان خفض أسعار الفائدة.

ويمثل العامل الأول في تصريحات مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي التي تعكس استعدادا لتخفيض إضافي في الفائدة في وقت لاحق من هذا العام حيث يتوافق «مخطط النقاط» لشهر مارس 2025، والذي يوضح النطاق المستهدف المتوقع لأسعار الفائدة من كل مشارك من

القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية تسجل 4.4 تريليون دولار

بلغ مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية بنهاية يونيو 2024 نحو 1.54 تريليون ريال عُمانى (4 تريليونات دولار).

وأظهرت أحدث الإحصاءات الصادرة عن المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية

شهد تراجعًا بنسبة بلغت 8.6% مقارنة بنهاية عام 2023 والتي سجّلت خلالها 1.69 تريليون ريال عُمانى (4.4 تريليون دولار).

وسجّل المؤشر العام المربّج - الذي يقيس أداء أسواق المال الخليجية ككتل - تراجعًا؛ إذ بلغ بنهاية شهر يونيو 2024 نحو 165.2 نقطة، مقارنة مع

170.6 نقطة في نهاية عام 2023م، وبنسبة انخفاض بلغت 3.1%.

وسجل المؤشر المركب أعلى نقطة له في شهر فبراير 2023م عندما ارتفع إلى 175.8 نقطة، قبل أن يعاود الانخفاض ليسجل أدنى نقطة له بنهاية شهر مايو 2023م حين بلغ 162.4 نقطة.

«جي بي مورجان» يحذر من حالة عدم اليقين بشأن التجارة العالمية



ارتفع صافي دخل بنك الاستثمار الأمريكي «جي بي مورجان»، بنسبة 9% إلى 14.6 مليار دولار في الربع الأول من العام الجاري وتجاوز البنك أهداف الأرباح والإيرادات في «وول ستريت».

وحذر رئيس البنك التنفيذي جيمي ديمون من عدم اليقين الاقتصادي العالمي في المستقبل بسبب الحرب التجارية المستمرة للرئيس الأمريكي دونالد ترامب والتوترات الجيوسياسية الأخرى.

وقال ديمون - بحسب شبكة «آيه.بي.سي.نيوز» الأمريكية - إن الأداء القوي لقسم الأسواق في البنك ساعد في رفعه إلى ربح قوي آخر، لكنه أضاف التوترات التجارية إلى قائمته من السلبيات المحتملة التي تواجه البنك والاقتصاد الأوسع.

وارتفعت أرباح «جي.بي.مورجان» إلى 5.07 دولار للسهم من 4.44 دولار قبل عام؛ والنتيجة هي تجاوز توقعات أرباح «وول ستريت» البالغة 4.63 دولار للسهم، وفقا لشركة البيانات FactSet.

ووفقا للشبكة؛ بلغ إجمالي الإيرادات المدارة 46 مليار دولار ارتفاعا من 41.9 مليار دولار قبل عام، وكانت «وول ستريت» تتوقع إيرادات بقيمة 44 مليار دولار.

وأدت الزيادات الجمركية المتشجعة التي فرضها ترامب - التي ارتفعت حاليا بنسبة 10% لمعظم الشركاء التجاريين للولايات المتحدة و 145% للصين - إلى تقلبات مذهلة في

الأسواق المالية لأسابيع وخلقت قدرا هائلا من عدم اليقين بشأن الاتجاه الذي يتجه إليه الاقتصاد العالمي.

وأشار الرئيس التنفيذي، إلى أن هذا أمر سيء للبنوك، التي تزدهر على الاستقرار والمستهلكين والشركات الصحية التي تقترض المال، لافتا إلى ازدهار مكتب التداول في «جي.بي.مورجان» في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2025، مدعوماً بتقلبات السوق، حتى قبل أن يطرح ترامب تعريفاته الضخمة «يوم التحرير» في 2 أبريل.

وارتفعت إيرادات البنك في الأسواق بنسبة 21% في هذه الفترة، مع ارتفاع إيرادات الأسهم بنسبة 48% عن العام الماضي.

وفيما يتعلق بالصين، التي صعدت تعريفاتها الجمركية على الواردات من الولايات المتحدة إلى 125%، قال المسؤولون التنفيذيون في «جي.بي.مورجان» إنه من السابق لأوانه تقديم أي توقعات أو بيانات طويلة الأجل حول تأثير الحرب التجارية المستمرة على أعمالها هناك. من جانبه، قال المدير المالي جيريمي بارنوم «علينا حقا أن نرى كيف تسير الأمور، على المدى القريب، هذا العمل يعمل بشكل جيد ونحن لا نرى أي تأثير».

وخصص «جيه.بي مورجان»، 3.3 مليار دولار لتغطية القروض المعدومة ارتفاعا من 1.9 مليار دولار قبل عام بينما أعاد شراء سبع مليارات دولار من الأسهم العادية، وعزز توزيعات أرباحه 12%.

إنتاج «أوبك+» من النفط يبلغ أعلى مستوى له منذ 8 أشهر قبل بدء خطط زيادة الإنتاج

كشف مسح أجراه مركز «إس أند بي جلوبال» الأمريكي أن إنتاج دول مجموعة «أوبك+» من النفط بلغ أعلى مستوى له منذ 8 أشهر خلال مارس الماضي، وذلك قبيل انطلاق الزيادة المخططة للإنتاج في أبريل الجاري.

وأشار المسح - وفقا لما نقلته منصة «أويل برايس» الإخبارية البريطانية المتخصصة في شؤون النفط - إلى أن إجمالي إنتاج النفط من دول تحالف «أوبك+» بلغ 41.04 مليون برميل يوميا في مارس الماضي، بزيادة قدرها 30 ألف برميل يوميا مقارنة بشهر فبراير.

وأظهر المسح، أن الدول المنتجة في «أوبك+»، التي تخضع لحصص إنتاجية، تجاوزت سقفها المسموح به بمقدار كبير بلغ 319 ألف برميل يوميا.

وتصدرت كازاخستان قائمة الدول التي تجاوزت حصتها الإنتاجية، وهي دولة منتجة في «أوبك+» ولكنها ليست عضواً في منظمة «أوبك»، وتخوض الحكومة الكازاخية حاليا مفاوضات مع الشركات العاملة داخل البلاد بشأن تقليص الإنتاج تماشيا مع اتفاقات «أوبك+».

وشملت قائمة الدول، التي استمرت في تجاوز حصصها الإنتاجية خلال مارس الماضي، كلا من العراق والإمارات، وهما ثاني وثالث أكبر منتجين في «أوبك» بعد السعودية.

وتأتي هذه الزيادات في الإنتاج ومشكلات الالتزام بالحصص، في وقت تبدأ فيه المجموعة بتخفيف التخفيضات الإنتاجية في أبريل الجاري، مع الاستعداد لرفع الإنتاج بشكل أكبر في شهر مايو المقبل بمعدل يزيد بثلاثة أضعاف عن المتوقع.

وكانت «أوبك» قد ذكرت الأسبوع الماضي أن قرارها بالمضي قدما في زيادة الإنتاج بشكل كبير في مايو المقبل قد يوفر أيضا فرصة للدول المشاركة لتعجيل تنفيذ آلية التعويض.

بعد تعريفات ترامب الجمركية.. التجارة في أمريكا أكثر تكلفة للشركات الأوروبية



ذكرت وكالة «بلومبرج» الأمريكية، أن ممارسة الأعمال التجارية في الولايات المتحدة على وشك أن تصبح أكثر تكلفة بالنسبة لشركات الاتحاد الأوروبي؛ نتيجة لتعريفات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الجمركية.

وأشارت الوكالة إلى أن تراجع الرئيس ترامب - في الوقت الحالي - عن أكبر الزيادات الجمركية مع استمرار فرض التزامات أخرى، على وشك أن تصبح أكثر تكلفة بالنسبة لشركات الاتحاد الأوروبي، مشيرة إلى أنه في حين لا أحد يعرف على وجه اليقين ما سيحدث، فإن الشركات تسارع لتأمين خطوط الإمداد الخاصة بها وحماية أعمالها في الولايات المتحدة.

وذكرت الوكالة، أن البعض يعزز المخزونات في الولايات المتحدة، والبعض الآخر يفكر في ارتفاع الأسعار، والبعض لا يزال يغير نظم الإنتاج.

ووفقا للوكالة، وبينما يتطلع ترامب إلى تقديم تنازلات، فإن بعض الشركات تغتني الفرصة للكشف عن الاستثمارات الأمريكية التي كانت تخطط لها بالفعل أو توسيعها.

وفي ضوء حالة عدم اليقين، قال فارون ماريا، الذي يشرف على ممارسة الصناعات المتقدمة في ماكينزي وشركاه، «يجب أن يركز قادة الشركات على تنظيم فرق إدارتهم لذلك هم مستعدون للرد بسرعة».

وبحسب الوكالة، علقت شركة صناعة السيارات الفاخرة الألمانية أودي وارداتها من الولايات المتحدة وأعلنت شركة الأدوية السويسرية نوفارتيس عن خطط لضخ 23 مليار دولار في العمليات الأمريكية على مدى السنوات الخمس المقبلة.

يورو من التجارة عبر المحيط الأطلسي. ونقلت الوكالة عن هيئة يوروستات- الوكالة الإحصائية للاتحاد الأوروبي- تأكديها ان أيرلندا ترسل ما يقرب من نصف صادراتها من خارج الاتحاد الأوروبي إلى الولايات المتحدة، مما يرسخ أيضا النمو للاقتصادات الكبرى مثل ألمانيا وإيطاليا.

وستقوم شركة Stellantis NV المالكة لجيب، والتي أوقفت الإنتاج بالفعل في كندا والمكسيك، بتوسيع خصومات الموظفين للعملاء لتعزيز المبيعات. وباعتبارها الوجهة الأولى للتصدير في أوروبا، تعد الولايات المتحدة سوقا حيوية وشكلت أكثر من 20% من جميع صادرات الاتحاد الأوروبي العام الماضي ودفعت 865 مليار

25.7 مليار دولار سحبها المستثمرون من صناديق السندات بين 1 و9 أبريل



الرعاية الصحية، وقطاع التكنولوجيا، والتي شهدت عمليات استرداد صافية بلغت 3.23 مليار دولار، و1.21 مليار دولار، و867 مليون دولار، على التوالي.

ومن بين صناديق الأسواق الناشئة، سجّلت صناديق الأسهم والسندات أكبر تدفقات خارجية أسبوعية لها في أكثر من أربعة أشهر، حيث بلغت 4.9 مليار دولار و3.6 مليار دولار، على التوالي.

في الوقت نفسه، شهدت صناديق الذهب والمعادن النفيسة تدفقات داخلية صافية بلغت 1.03 مليار دولار، مسجلة بذلك مكاسبها للأسبوع التاسع على التوالي.

وشهدت صناديق السندات عالية العائد وصناديق المشاركة في القروض ضغوط بيع شديدة، حيث تخلص المستثمرون من هذه الصناديق بما يصل إلى 15.92 مليار دولار و6.69 مليار دولار على التوالي خلال الأسبوع.

كما شهدت صناديق أسواق المال الآمنة تدفقات صافية للأسبوع الثاني على التوالي، حيث استقطبت 25.8 مليار دولار. وسحب المستثمرون 10.7 مليار دولار من صناديق الأسهم العالمية وسط تقلبات حادة في السوق.

إضافة إلى ذلك، سجّلت صناديق الأسهم القطاعية تدفقات خارجية أسبوعية قياسية، بقيادة القطاع المالي، وقطاع

سحب المستثمرون صافي 25.71 مليار دولار من صناديق السندات العالمية، وهو أكبر مبلغ أسبوعي بين 1 و9 أبريل 2020، وفقا لبيانات بورصة لندن للأوراق المالية (LSEG Lipper)، في أكبر تدفقات أسبوعية خارجة منذ أكثر من خمس سنوات.

وأحجم المستثمرون حتى عن شراء السندات الأكثر أمانًا خوفاً من الركود وتصاعد الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ما فاقم من مخاوف التضخم في الولايات المتحدة.

شهدت سندات الخزنة الأميركية عمليات بيع مكثفة هذا الأسبوع بعد أن صعّد الرئيس دونالد ترامب الحرب التجارية مع الصين، برفعه الرسوم الجمركية على الواردات الصينية يوم الأربعاء إلى معدل فعلي قدره 145%، ما أثار المخاوف من تصعيد مضاد لبكين.

وبالفعل، اتخذت الصين هذه الخطوة يوم الجمعة، حيث رفعت رسومها الجمركية على الواردات الأميركية إلى 125%. وارتفع عائد سندات الخزنة الأميركية القياسية لأجل 10 سنوات حتى الآن بنحو 45.5 نقطة أساس ليصل إلى 4.45% هذا الأسبوع، وهي أكبر زيادة أسبوعية منذ نوفمبر 2001.

وصرح بعض المحللين بأن عمليات البيع المكثفة في السندات الأميركية تشير إلى تحول في الثقة العالمية، حيث تتعرض سندات الخزنة، التي لطالما اعتُبرت حجر الأساس للنظام المالي، إلى ضغوط ناجمة عن تصاعد التوترات الجيوسياسية والشكوك حول الهيمنة المالية الأميركية.

سحب المستثمرون صافي 15.64 مليار دولار من صناديق السندات الأميركية في الأسبوع المنتهي في 9 أبريل، مسجلين أكبر صافي مبيعات أسبوعية في أكثر من 27 شهرًا. كما تخلص المستثمرون من صناديق أوروبية بقيمة 12.72 مليار دولار، بينما شهدت الصناديق الآسيوية تدفقات صافية بقيمة 289 مليون دولار تقريبًا.

صندوق أسهم عالمية متوافق مع الشريعة يُطلق من دبي بالتعاون مع SSGA



في المنطقة، وأضاف أن هذا النوع من المنتجات يواكب النمو الملحوظ في قطاع التمويل الإسلامي، المتوقع أن يتجاوز حجمه 3.5 تريليون دولار بنهاية 2025.

من جانبه، أوضح رئيس قسم الشرق الأوسط وإفريقيا في SSGA، إيمانويل لورينا، أن الشركة تملك خبرة طويلة في إدارة استراتيجيات الأسهم العالمية، بما في ذلك المنتجات المتوافقة مع الشريعة، مشيرًا إلى أن التعاون مع ASB Capital يربط بين الفهم المحلي للسوق الإقليمية والخبرات العالمية في إدارة المحافظ.

توسيع قاعدة المنتجات المستدامة طويل الأجل وأكد رئيس قسم الاستثمار في الأسهم النشطة في SSGA، مايكل سوليكي، أن الفريق يركز على الجودة والتقييم السليم للشركات، وأن هذا المشروع يمثل فرصة لتوسيع المنتجات المستندة إلى مبادئ النمو طويل الأجل.

كانت ASB Capital قد بدأت عملياتها أوائل عام 2025 بإجمالي أصول تحت الإدارة بلغ 4.5 مليار دولار. وتسعى الشركة من خلال هذا التوجه إلى توفير حلول استثمارية مبتكرة تتماشى مع تطورات الأسواق واحتياجات المستثمرين في المنطقة، مع التركيز على الاستدامة والتنوع.

أعلنت شركة إيه إس بي كابيتال ASB Capital، المرخصة من سلطة دبي للخدمات المالية، عن بدء العمل على صندوق استثماري جديد للأسهم العالمية يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بالتعاون مع شركة ستيت ستريت غلوبال أديزور (SSGA).

سيطلق الصندوق من مركز دبي المالي العالمي، ويستهدف المؤسسات الاستثمارية، والمكاتب العائلية، والمستثمرين الأفراد، عبر إتاحة فرصة الوصول إلى تخصيصات متنوعة من أسواق الأسهم العالمية.

تنوع المحافظ وفق استراتيجية نشطة سيتولى إدارة الصندوق فريق الاستثمار النشط في الأسهم بشركة SSGA، المشرف على أصول تتجاوز قيمتها 18 مليار دولار حتى نهاية ديسمبر 2024، وستعتمد استراتيجية الصندوق على اختيار الشركات عالية الجودة وذات النمو المستدام، بالاستناد إلى نموذج «نسبة الثقة» المطور من قبل SSGA، والذي يركز على التقييمات الجذابة والأسس المالية القوية.

قال الرئيس التنفيذي لشركة ASB Capital، هشام جوهرى، إن التعاون مع SSGA يأتي ضمن توجه الشركة نحو بناء شراكات مع مؤسسات عالمية لإتاحة منتجات استثمارية تتماشى مع متطلبات المستثمرين

«بينانس» تجري محادثات لإدراج عملة مستقرة

مرتبطة بالدولار تابعة لشركة ترامب في بورصتها أجرى مسؤولون تنفيذيون من بورصة بينانس للعملات المشفرة، اجتماعاً مع مسؤولين من وزارة الخزنة الأميركية الشهر الماضي، وناقشوا تخفيف الرقابة الحكومية على الشركة، بينما كانوا يستكشفون صفقة مع شركة العملات المشفرة «وورلد ليبرتي فاينانشال» (World Liberty Financial) التابعة للرئيس الأميركي دونالد ترامب. وقالت صحيفة وول ستريت جورنال، نقلاً عن أشخاص مطلعين على المحادثات، إن المسؤولين التنفيذيين في بورصة العملات المشفرة طلبوا من مسؤولي وزارة الخزنة إزالة المراقب الأميركي الذي يشرف على امتثالها لقوانين مكافحة غسل الأموال. وذكر التقرير أن بورصة بينانس تجري محادثات أيضاً لإدراج العملة المشفرة المستقرة المرتبطة بالدولار من شركة «وورلد ليبرتي فاينانشال»، في بورصتها للتداول.

وأطلقت شركة العملات المشفرة «وورلد ليبرتي فاينانشال» المرتبطة بترامب، العملة المستقرة المرتبطة بالدولار الأميركي في أوائل شهر مارس الماضي، ما أثار مخاوف بشأن تضارب المصالح المحتمل.

وقالت المؤسسة المشارك والرئيس التنفيذي لشركة «Fideum» التنظيمية للبلوكتشين، ناستازيا بلوتنيكوكفا، إن بعض المشرعين في الحزب الديمقراطي حاولوا الضغط في الكونغرس لرفض إطلاق هذه العملة وسط مخاوف من تضارب المصالح؛ إلا أن خطط العملة المستقرة كانت تتوافق مع التشريعات الحالية في الولايات المتحدة.

محمد العريان: ينبغي على الفيدرالي مقاومة تكرار أخطاء الماضي



من السهل أن يظن المرء أن بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بقيادة جيروم باول كان من بين أكثر المجالس حظاً عاثراً في التاريخ الحديث. واجه البنك المركزي الأميركي أزمات خارجية كبرى، واحدة تلو الأخرى، بداية من وباء 2020 وما تبعه من فوضى، وصولاً إلى التقلبات الاقتصادية والمالية الحالية الناجمة عن الرسوم الجمركية.

كثيراً ما دخل باول في صدام مع الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وخسر عدداً من المسؤولين البارزين بسبب مزاعم التورط في التداول من الداخل، كما تعرض لتآكل في مصداقية المؤسسة بعد تقدير خاطئ خلال 2021 مفاده أن التضخم في الولايات المتحدة كان مؤقتاً، إلى جانب مشكلات أخرى.

أداء الاقتصاد الأميركي لكن ما فاقم حالة سوء الحظ وجعل تبعاتها أكثر ضرراً على مستوى الأداء الاقتصادي العام هو تزامنها مع نقاط ضعف من صنع البلاد نفسها. على عكس ما حدث في عهود مجالس سابقة لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، امتدت تلك الثغرات إلى التحليل والتوقعات والتواصل وردود الأفعال السياسية، وهي أخطاء متكررة تفاقمت بفعل الغياب الواضح للتواضع والتعلم من الأخطاء السابقة.

والنتيجة هي بنك احتياطي فيدرالي أميركي بات استقلاله السياسي ومصداقيته في الأسواق في أضعف حالاتها منذ أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات القرن الماضي. هذه أخبار سيئة لبنك مركزي سيضطر خلال الأشهر المقبلة إلى اتخاذ قرارات سياسية نقدية بالغة الصعوبة، كما أنها أخبار سيئة لأكبر اقتصاد في العالم الذي فقد ركائز أخرى، ويعيش حالة من الاضطراب في قلب النظام الاقتصادي والمالي العالمي.

العلامة الأحدث على الحظ العاثر لبنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي تمثلت في اندفاع كبرى مؤسسات وول ستريت إلى مراجعة توقعاتها للاقتصاد الأميركي. خفضت هذه المؤسسات، واحدة تلو الأخرى، تقديراتها للنمو، ورفعت توقعاتها للتضخم في الولايات المتحدة، وأصدرت تحذيرات من أن ميزان المخاطر الاقتصادية ما زال سلبياً، حتى بعد تلك التعديلات.

سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي

تجلت معضلة السياسة النقدية التي يواجهها بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أثناء سعيه لتحقيق هدفه المزدوج بوضوح في مراجعات «جيه بي مورغان تشيس أند كو»، التي رفعت معدل البطالة في الولايات المتحدة المتوقع إلى 5.3%، والتضخم في الولايات المتحدة إلى 4.4%، أي زيادة سلبية بمقدار 1.4 نقطة مئوية.

وفي حين تعامل بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي خلال إدارة ترامب الأولى مع آثار الرسوم الجمركية المفروضة على شركاء التجارة الأميركيين، فإن هذه الجولة الجديدة تُعد أكثر تعقيداً بطريقة ملحوظة.

تشمل هذه الجولة رسوماً إضافية أوسع نطاقاً، وقد تؤدي إلى طيف واسع من ردود الفعل المحتملة من جانب الشركاء التجاريين، كما أنها تضع الشركات أمام شبكة معقدة ومتغيرة من حالات عدم اليقين المتعلقة بالعرض والطلب.

بالمثل، بينما كان رد الفعل المطلوب من بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي واضحاً عندما فرض الوباء توقفاً مفاجئاً على النشاط الاقتصادي، وعلى عكس ما حدث لاحقاً عندما أدت القراءة الخاطئة في البداية لطبيعة التضخم في الولايات المتحدة إلى وضوح تام بشأن ما يجب فعله على صعيد أسعار الفائدة، فإن عملية صنع قرار السياسة النقدية في الوقت الراهن مليئة بالتقلبات والمخاطر.

بعد فشل الفيدرالي في خفض التضخم في الولايات المتحدة إلى مستواه المستهدف، الذي كثيراً ما أكد عليه، بعد مرور 3 سنوات على تجاوز معدل الزيادة السنوية في أسعار المستهلكين 9%، بات يواجه خطر تضخم طويل الأمد يمكن أن يقوض سريعاً جهوده الرامية لمواجهة احتمالات ارتفاع البطالة في الولايات المتحدة.

إضافة إلى ذلك، تشير الدروس المستخلصة من تاريخ البنوك المركزية إلى أنه عندما يواجه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي ضغطاً على كلا جانبي مهمته المزدوجة، فعليه أن يُعطي الأولوية لإعادة التضخم إلى مساره الصحيح وكبحه من جديد.

خفض أسعار الفائدة

تبرز هذه النقطة بشكل خاص في الوضع الراهن، حيث تبدو حساسية البطالة في الولايات المتحدة تجاه أسعار الفائدة ضئيلة مقارنة بحالة عدم اليقين التي يشعر بها كل من الشركات والأسر، نتيجة لطريقة تصميم وتنفيذ وتوصيل سياسة الرسوم الجمركية.

في هذا السياق، قال إيريك روزنجرين، الرئيس السابق لبنك الاحتياطي الفيدرالي في بوسطن، خلال مقابلة على تلفزيون «بلومبرغ» الأسبوع الماضي، إن مسألة خفض أسعار الفائدة يجب التعامل معها «ببطء وتدرجياً وعلى استحياء».

ما يحتاجه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أكثر من أي وقت مضى هو قدر عالٍ من التواضع، وهو الأمر الذي افتقر إليه في السنوات الأخيرة، ما أضر به وبالاقتصاد على حد سواء.

مثل هذا التواضع من شأنه أن يُسهّم في تقليص مخاطر تكرار نوبة زلات التحليل والتوقعات والتواصل وتصميم السياسات. كما يمكن أن يساعد أيضاً في مواجهة تهديد الدخول في مرحلة مطولة ومدمرة من الركود التضخمي.

وقد بدأت إدارة هذه التحديات على نحو مقلق عندما سارع جيروم باول، خلال مؤتمره الصحفي في مارس، إلى التقليل من أهمية البيانات الاقتصادية غير الرسمية الضعيفة وتجاهل مضمونها، ثم أعاد استخدام مصطلح «مؤقت» لوصف التأثير التضخمي للرسوم الجمركية. ولحسن الحظ، تراجع باول عن كلتا العبارتين الأسبوع الماضي، بدلاً من الانتظار عدة أشهر كما فعل في عام 2021.

البطالة والتضخم في الولايات المتحدة

في الوقت الحالي، ينبغي على بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي أن يحدد ما إذا كان ينبغي عليه الاستجابة لارتفاع معدلات البطالة في الولايات المتحدة من خلال خفض أسعار الفائدة بصورة كبيرة، أم الاستجابة لتسارع التضخم في الولايات المتحدة من خلال تثبيت سعر الفائدة أو حتى فتح الباب أمام احتمال زيادتها.

أما المضاربون في السوق، فقد سارعوا إلى تداولات تضع في الحسبان أكثر من 4 تخفيضات لأسعار الفائدة خلال العام الحالي، بل إن بعضهم دعا إلى خفض طارئ خلال الفترة بين الاجتماعات.

ولا ينبغي أن تكون ردة فعل المتداولين والمستثمرين مفاجئة. فهي تعكس نمطاً تكرر كثيراً في السنوات الماضية، حيث اعتادوا من بنك الاحتياطي الفيدرالي أن ييسر السياسات المالية بمجرد ظهور مؤشرات على تقلبات سوقية غير معتادة أو ضعف اقتصادي. ومن خلال النظر إلى سوابقه، فإن هذا هو تحديداً السلوك الذي يُرجح أن ينجرّف إليه بنك الاحتياطي مرة أخرى.

رغم ذلك، فإن ارتفاع التضخم المتوقع يجعل مثل هذا التوجه محفوفاً بالمخاطر. بل قد يكون خطيراً بالفعل.

مسؤولية بنك إنجلترا: تراجع الدولار يزيد غموض تأثير الرسوم الجمركية على التضخم

صعب للغاية لأن أسعار الصرف لم تتحرك خلال الأسبوع الماضي كما تشير النماذج، لقد انخفض الدولار بدلاً من أن يرتفع كما هو متوقع».

قالت غرين إن ارتفاع الدولار عادة ما يدفع التضخم في دول أخرى إلى الارتفاع، وصرحت نائباً محافظ بنك إنجلترا، كلير لومبارديلي وسارة بريدن، في وقت سابق من هذا الأسبوع بأنه من السابق لأوانه التنبؤ بتداعيات رسوم ترامب الجمركية على التضخم.

أوروبا. وتابعت غرين «مع ذلك، فإن تداعيات التضخم غامضة نوعاً ما»، مشيرة إلى احتمال تحويل الصادرات الصينية بعيداً عن الولايات المتحدة نحو أوروبا، ما قد يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

وأوضحت غرين أن أهم ما يجب مراقبته هو ما يحدث للعملات.

وأضافت «القناة الرئيسية هي أسعار الصرف، وهذا أمر

قالت المسؤولة ببنك إنجلترا-البنك المركزي في بريطانيا- ميغان غرين يوم السبت، إن تأثير الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأميركي دونالد ترامب على التضخم في بريطانيا يصعب تحديده في ظل تفاقم تقلبات الدولار.

وأضافت غرين -خلال حلقة نقاشية ضمن منتدى دلفي الاقتصادي في اليونان- أن من المرجح أن يؤثر ارتفاع الحواجز التجارية سلباً على النمو الاقتصادي في دول

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

خبير اقتصادي: رسوم ترامب جعلت أميركا أكثر فقرا وأوروبا أكثر غنى



هاجم الخبير الاقتصادي وكبير الاقتصاديين والاستراتيجيين العالميين في يوروبك، بيتر شيف، الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على العديد من دول العالم، مشيراً إلى أن هذه الرسوم أضعفت الدولار أمام اليورو ما جعل أميركا أكثر فقراً وأوروبا أكثر غنى.

وقال الخبير الاقتصادي في منشور عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي إكس-تويتر سابقاً- «تجاوز اليورو 1.14 دولار مسجلاً أعلى مستوى له منذ أكثر من ثلاث سنوات، وفقد الدولار 5.5% من قيمته مقابل اليورو منذ يوم التحرير (يوم إعلان ترامب الرسوم الجمركية)».

وأضاف شيف «هذا يعني أن شراء الواردات الأوروبية سيكلف الأميركيين الآن 15.5% زيادة، منها 10% بسبب الرسوم الجمركية و5.5% بسبب انخفاض قيمة الدولار».

وتابع شيف «سيصبح المستهلك الأميركي قريباً مفلساً جداً لدرجة لا

أنه لن يستطيع شراء أي شيء، فمع انهيار الدولار، ستنقل القوة الشرائية للأميركيين إلى الخارج، ويذهب جزء منها الآن إلى الأوروبيين، الذين يستطيعون الآن شراء المزيد بينما يشتري الأميركيون أقل».

وأوضح شيف «يبلغ عدد سكان الاتحاد الأوروبي نحو 450 مليون نسمة، بينما

يبلغ عدد سكان الولايات المتحدة نحو 340 مليون نسمة، وبسبب انهيار الدولار وارتفاع اليورو، يزداد الأميركيون فقراً بينما يزداد الأوروبيون ثراءً، والآن، تستطيع الصين بيع منتجاتها التي لم يعد الأميركيون قادرين على شرائها للأوروبيين».

ودعا الخبير الاقتصادي الرئيس الأميركي

إلى إقالة جميع مستشاريه الاقتصاديين قائلاً «توقع جميع الاقتصاديين الذين قدموا المشورة لترامب أن رسومه الجمركية ستعزز الدولار، قالوا إن ضعف العملة الأجنبية هو أحد الطرق التي سيدفع بها شركاؤنا التجاريون ثمن الرسوم الجمركية، لكن الدولار ينهار، على ترامب إقالة جميع مستشاريه الاقتصاديين».

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب